حوليات آداب عين شمس المجلد ٤٧ (عدد أكتوبر – ديسمبر ٢٠١٩)
http://www.aafu.journals.ekb.eg
(دورية علمية محكمة)
جامعة عين شمس
كلية الآداب

برامج الإصلاح الاقتصادي والتنمية في المجتمع المصري
دراسة تطبيقيه على برنامج الإصلاح الاقتصادي نوفمبر ٢٠١٦

محمد سعيد عبد المجيد*

ممدوح عبد الواحد الحيطي**

*أستاذ علم الاجتماع كلية الآداب – جامعة طنطا
**مدرس علم الاجتماع كلية الآداب – جامعة كفر الشيخ

المستخلص

يتمثل الهدف الرئيس لهذا البحث في محاولة الكشف عن مدى نجاح برنامج الإصلاح الاقتصادي (نوفمبر ٢٠١٦) في تحقيق تنمية حقيقية للمجتمع المصري .

ووفقاً لهدف البحث تنطلق الدراسة من فرضية رئيسة مؤداها (إن تنفيذ الحكومة المصرية برنامج الإصلاح الاقتصادي " نوفمبر ٢٠١٦ " لن يحقق التنمية الحقيقية في المجتمع المصري) باعتبار أن برامج الإصلاح الاقتصادي " برنامج الإصلاح الاقتصادي نوفمبر ٢٠١٦"، متغيراً مستقلاً، والتنمية في المجتمع المصري، متغيراً تابعاً – مع الأخذ في الاعتبار علاقة التأثير المتبادل بين التنمية وبرامج "برنامج " الإصلاح الاقتصادي من المنظور التنموي.

وقد اعتمدت الدراسة علي الأسلوب الوصفي التحليلي، وذلك من خلال القيام بقراءة سوسيولوجية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي المصري (نوفمبر ٢٠١٦)، وأيضاً تطبيق دليل المقابلة علي عينة حجمها (٢٧) مفردة من بعض أساتذة وخبراء علوم الاجتماع والاقتصاد والتنمية البشرية لمعرفة رؤيتهم حول قضايا الدراسة في ظل ما يمتلكونه من مهارة وخبرة وكفاءة عالية بموضوع البحث.

وتوصلت الدراسة من خلال القراءة السوسيولوجية وآراء أفراد العينة إلى صدق الفرضية الأساسية التي انطلق منها البحث (إن تنفيذ الحكومة المصرية برنامج الإصلاح الاقتصادي (نوفمبر ٢٠١٦) لن يحقق التنمية الحقيقية في المجتمع المصري) خاصة إن الاقتراض من صندوق النقد الدولي والبنك الاقتصادي يرتبط بالعديد من الاشتراطات التي تعد غير مناسبة لتحقيق تطلعات النسبة الأكبر والقطاعات العريضة من المجتمع . وبالتالي فهذا البرنامج لن يحقق تنمية ذات أبعاد اجتماعية، قائمة بالأساس على توفير الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسة الأساسية لكل أفراد المجتمع.

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لحولية كلية الآداب - جامعة عين شمس ٢٠١٩.

أولاً : هدف البحث وأهميته:

تتجه الدول عادة إلى انتهاج برامج للإصلاح الاقتصادي عندما تتعرض اقتصاداتها لاختناقات وأزمات تنموية طويلة الأجل تبدو معها السياسات التنموية المتبعة عاجزة عن مواجهتها أو إخراج الاقتصاد منها، مما يضطر هذه الدول إلى اللجوء لسياسات تنموية جديدة في محاولة للخروج من هذه الاختناقات والأزمات . وهذه السياسات التنموية الجديدة تسمى عادة ببرامج الإصلاح الاقتصادي . وسواء اتبعت الدولة المأزومة اقتصادياً وتنموياً هذه البرامج من تلقاء نفسها، أو تحت ضغط من الدول الدائنة لها أو المؤسسات الاقتصادية الدولية وتحديداً صندوق النقد والبنك الدوليين اللذان يعملان كوكيلين للدول الدائنة في مواجهة الدول المدينة، فإنها في النهاية تشكل إطارا للتغيير أو برامج الإصلاح الاقتصادي (النجار، ٢٠١١، ص ١١) .

وهذا ما ينطبق تماماً على حالة الاقتصاد المصري، فقد اتجهت الحكومة المصرية في ظل نظام مبارك على مدار ثلاثون عاما – فترة حكم مبارك – نحو تطبيق العديد من برامج الإصلاح الاقتصادي كمحاولة لمواجهة الأزمات الاقتصادية والتنموية المزمنة التي عانى منها الاقتصاد المصري . فقد شهدت الأعوام ١٩٨١، ١٩٨٦، ١٩٩١، ٢٠٠٤ بداية تنفيذ برامج إصلاح اقتصادي للاقتصاد المصري بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي في أغلبها، ومع الصندوق والبنك الدولي في واحد منها . وباستثناء برنامج أوائل الثمانينيات حققت هذه البرامج وقتها قدراً من النجاح، ولكن لم يدم هذا النجاح طويلاً فتزايدت الفجوة بين الاقتصاد المصري وبين اقتصادات كانت تتشابه معه منذ خمسين عاماً (الشواربي، ٢٠١٧، ص ٢٢) .

كما فشلت هذه البرامج في تحقيق تنمية حقيقية للمجتمع المصري وهو ما يظهر جلياً في ارتفاع معدلات الفقر والبطالة .. الخ . فقد ترتب على هذه البرامج غياب العديد من الحقوق الاقتصادية والتنموية للغالبية العظمى من المجتمع المصري، من أهمها العدالة الاجتماعية نظراً لعدم عدالة الفرص الاقتصادية بين فئات الشعب المصري سواء في التعليم، أو العمل، أو الائتمان، أو الوصول للموارد والأصول المنتجة (الجعفراوي، ٢٠١٦، ص ٣) .

وفي هذا الصدد يشير " أحمد زايد " إلى أن برامج الإصلاح الاقتصادي – سياسات التنمية – التي اتبعها نظام مبارك أدت إلى تزايد مظاهر الحرمان في المجتمع المصري، ويأتي على رأس صور الحرمان هذه الحرمان الاقتصادي الذي وصل بقطاعات كبيرة من أبناء الطبقة الدنيا من فقراء الحضر وعمال الزراعة في الريف إلى درجة الفقر المدقع، بحيث تزايد معدل الفقر في مصر باطراد عاماً بعد عام حتى تجاوز حد (٢٠%) من السكان . وتتزايد نسبة الفقراء والمحرومين إذا فكرنا في الفقر النسبي الذي يتم في ضوئه المقارنة بين مستويات مختلفة من الرفاهية، أو مستويات مختلفة من الحرمان . فهنا يصل الفقر إلى (٥٠%) من السكان إذا دخلنا في قاع الطبقة الوسطى، وأخذنا في الاعتبار صور الحرمان لدى شرائح الموظفين الذين يحصلون من وظائفهم على أجور منخفضة (زايد، أبريل ٢٠١١، ص ٢٦).

وأدى فشل برامج الإصلاح الاقتصادي التي اتبعها نظام مبارك في تحقيق تنمية حقيقية إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للغالبية العظمى من فئات المجتمع المصري على مدار ثلاثة عقود استغرقتها فترة حكم مبارك – مع وطأتها الشديدة

على الفئات الأكثر فقراً في المجتمع المصري – مما أدي إلى رفع المطالب بالاحتجاج والثورة استجابة لمظاهر تدهور عديدة ولأوضاع استثارت غضب وسخط غالبية السكان (صبحي، يناير ٢٠١٦، ص ١٦).

وعقب قيام ثورة ٢٥ يناير – وما صاحبها من حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني– واجه الاقتصاد المصري أزمات تنموية واقتصادية كبيرة، فقد أدت حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني إلى توقف العديد من المنشآت الاقتصادية عن العمل، بينما لجأ البعض الآخر إلى تخفيف معدلات التشغيل والإنتاج . كما توقفت بعض الاستثمارات الأجنبية وعمد البعض إلى تحويل رؤوس أموالهم إلى الخارج وتحول صافي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى السالب في عام ٢٠١١ . ونتج عن ذلك انخفاض كبير في معدل نمو الاقتصاد المصري (الجعفراوي، ٢٠١٦، ص ٩) وتفاقم عجز الموازنة العامة للدولة وارتفاع معدلات الفقر والبطالة .. الخ .

وفي محاولة من جانب الحكومة المصرية لعلاج أزمة الاقتصاد المصري اتجهت نحو صندوق النقد الدولي من أجل دعم الاقتصاد المصري ببرنامج إصلاحي، وهو ما تحقق في نوفمبر ٢٠١٦ بعد عدة محاولات من جانب الحكومة المصرية سواء خلال حكم المجلس العسكري أو حكم الرئيس الأسبق محمد مرسي، ولكنها لم تنتهي إلى اتفاق مع صندوق النقد الدولي (الشواربي، ٢٠١٧، ص ٢٥ – ٢٦) .

ففي ١١ نوفمبر ٢٠١٦ وقعت الحكومة المصرية وصندوق النقد الدولي اتفاقية لتنفيذ برنامج إصلاح اقتصادي يمتد من عام ٢٠١٦ وحتى عام ٢٠١٩ (سليمان، فبراير ٢٠١٨، ص ١٦) بهدف معالجة نقاط الضعف في الاقتصاد المصري وتعزيز النمو الشامل وتكوين فرص عمل (المومني، يناير ٢٠١٨، ص ١) .

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا **هل ينجح برنامج الإصلاح الاقتصادي (نوفمبر ٢٠١٦) في تحقيق تنمية حقيقية للمجتمع المصري ؟** هذا ما تحاول الدراسة الحالية الكشف عنه .

ووفقاً لما سبق يستمد البحث الحالي أهميته من محاولته تحديد إيجابية أو سلبية العلاقة بين برامج الإصلاح الاقتصادي والتنمية في المجتمع المصري من خلال دراسة سوسيولوجية تحليلية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي نوفمبر ٢٠١٦، خاصة وأن برامج الإصلاح الاقتصادي التي طبقتها مصر سابقاً لم تنجح في تحقيق تنمية حقيقية في المجتمع المصري برغم التكلفة العالية للآثار الاقتصادية والاجتماعية السلبية التي تحملتها شرائح عريضة وكثيرة من المجتمع المصري.

وبناءً على ما سبق يتمثل الهدف الرئيس لهذا البحث في محاولة الكشف عن مدى نجاح برنامج الإصلاح الاقتصادي (نوفمبر ٢٠١٦) في تحقيق تنمية حقيقية للمجتمع المصري .

ووفقاً لهدف البحث تنطلق الدراسة من فرضية رئيسة مؤداها (**إن تنفيذ الحكومة المصرية برنامج الإصلاح الاقتصادي " نوفمبر ٢٠١٦ " لن يحقق التنمية الحقيقية في المجتمع المصري**) باعتبار أن برامج الإصلاح الاقتصادي "برنامج الإصلاح الاقتصادي نوفمبر ٢٠١٦"، متغيراً مستقلاً، والتنمية في المجتمع المصري، متغيراً تابعاً – مع الأخذ في الاعتبار علاقة التأثير المتبادل بين برامج " برنامج " الإصلاح الاقتصادي والتنمية من المنظور التنموي . وينبثق عن هذه الفرضية عدد من الفرضيات الفرعية هي كما يلي :

١- برنامج الإصلاح الاقتصادي في المجتمع المصري (نوفمبر ٢٠١٦) جاء نتيجة للأزمات التنموية التي عانى منها الاقتصاد المصري .

٢- برامج الإصلاح الاقتصادي حققت نجاحاً في الدول النامية التي طبقتها .
٣- قام برنامج الإصلاح الاقتصادي على تصور غير واقعي للاقتصاد المصري .
٤- كان لبرنامج الإصلاح الاقتصادي تأثيرات إيجابية اقتصادية واجتماعية على التنمية في المجتمع المصري .
٥- برنامج الإصلاح الاقتصادي يتطلب هو في حد ذاته إصلاحات أخري .

ثانياً : مشكلة البحث :

مر الاقتصاد المصري بسلسلة من برامج الإصلاح الاقتصادي لم يجبر على تنفيذها إلا في أوقات اشتداد الاختلالات وخطورة الموقف الاقتصادي والتنموي، وارتبطت في معظمها باتفاقات مع صندوق النقد الدولي وأحياناً البنك الدولي . وكان التركيز دائماً على الاختلالات التنموية والاقتصادية الكلية – والتي تتمثل في عجز الموازنة العامة وعجز ميزان المدفوعات وما ينتج عنهما من ارتفاع في معدلات التضخم، وربما أيضاً انخفاض في قيمة العملة الوطنية، وفي الاحتياطيات الدولية من الصرف الأجنبي –، وللأسف لم تحظ الاختلالات الهيكلية والتنموية، والتي تتعلق بالهيكل القطاعي للناتج المحلي، والسياسة الصناعية، وانخفاض الإنتاجية، وجمود سوق العمل، وعلاقة الدولة بقطاع الأعمال، وتنافسية التجارة مع العالم الخارجي، وضعف المؤسسات، وصعوبة الحصول على التمويل، .. إلخ، بالاهتمام الواجب في أي من هذه المحاولات المتكررة لإصلاح الاقتصاد المصري (الشواربي، ٢٠١٧، ص ٢٣) .

وهذا أدى إلى فشل هذه البرامج في تحقيق نمو شامل ومستدام للاقتصاد القومي، ومن ثم تنمية حقيقية للمجتمع المصري، وهو ما يتضح في ضوء المعيار الرئيس للحكم على أي حزمة من برامج الإصلاح الاقتصادي المتمثل في النتائج التي يسفر عنها تطبيق تلك البرامج، وانعكاسها في المؤشرات التنموية المعبرة عن أداء الاقتصاد الذي يطبقها، مثل معدلات النمو والبطالة والتضخم وتوزيع الدخل ومتوسط نصيب الفرد منه، .. الخ (النجار، ٢٠١١، ص ١٢).

فقد فشلت هذه البرامج في تحقيق ما كانت تبشر به من تنمية وتقدم وعدالة اجتماعية لجموع المصريين، ولم تنجح السياسات التنموية التي اتبعتها الحكومة المصرية في ظل هذه البرامج والتي قامت على الحرية غير المنضبطة للأسواق والقطاع الخاص، والتي انحازت لصالح كبار رجال الأعمال، في أن تنجز تحسيناً جوهرياً في مستوى معيشة وأوضاع قطاع عريض من المواطنين، الذين ضاق بهم الحال فثاروا أخيرا ضد قهر واستبداد النظام – نظام مبارك – وضد سياساته التنموية (عاشور، ٢٠١٢، ص ٩).

وعقب قيام ثورة ٢٥ يناير اتجهت الحكومة المصرية نحو صندوق النقد الدولي – كمحاولة لعلاج الأزمات التنموية والاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد القومي – من أجل دعم الاقتصاد المصري ببرنامج إصلاحي . وفي ١١ نوفمبر ٢٠١٦ وقعت الحكومة المصرية وصندوق النقد الدولي اتفاقية لتنفيذ برنامج إصلاح اقتصادي يمتد من عام ٢٠١٦ وحتى عام ٢٠١٩، ويسهم فيه صندوق النقد الدولي بقرض للحكومة المصرية بقيمة (١٢) مليار دولارا . ويتضمن برنامج الإصلاح – كغيره من برامج الصندوق المماثلة، بنوداً لإعادة هيكلة سوق الصرف الأجنبي، والسياسات النقدية بشكل عام، والسياسات المالية، وبيئة الأعمال، والاستثمار، وذلك بغرض إزالة التشوهات في الأسواق

المحلية، وتحقيق الاستقرار في المؤشرات الكلية للاقتصاد، وتحفيز القطاع الخاص على وجه التحديد، ودفع النمو والتشغيل (سليمان، فبراير ٢٠١٨، ص ١٦).

ومما سبق تتحدد مشكلة البحث في محاولة الإجابة عن السؤال الرئيس التالي :

هل برنامج الإصلاح الاقتصادي المصري (نوفمبر ٢٠١٦) قادر على تحقيق تنمية حقيقية في المجتمع المصري ؟

ثالثاً : المفاهيم الإجرائية للبحث :

١- مفهوم برامج الإصلاح الاقتصادي :

يشير مفهوم الإصلاح بصفة عامة إلى عملية تهدف إلى إعادة بناء المجتمع أو قطاعات منه بشكل تدريجي يتواكب مع التطورات والتغيرات المستمرة التي تحدث فيه من ناحية، وتلك التي يشهدها العالم من حوله من ناحية أخرى . وأهم ما يميز هذه العملية أنها لا تبدأ بهدم كل البناء الاجتماعي وإنما معالجة ما قد يعتريه من مواطن للخلل وإضافة عناصر جديدة إليه بشكل يحقق التواصل بين القديم والجديد في نفس الوقت الذي تتحقق فيه الأهداف المطلوبة . ومن هنا فإن الإصلاح يرتبط بالتغيير، ولكنه التغيير التدريجي الذي يتم من خلال عملية تراكمية وليست انقلابية أو حادة بحيث لا تحدث صدمة في المجتمع أو تطيح في الغالب بكل ما هو قائم " السلبي منه والإيجابي " . ولذلك يعد المنهج الإصلاحي هو الخيار الأصعب دائماً لأي نظام سياسي لأنه يتطلب درجة عالية من التوازن مثلما يحتاج إلى النفس الطويل إلا أن محصلة سياساته في النهاية تكون أكثر رسوخاً وعمقاً في المجتمع (مصطفى، أكتوبر ٢٠٠٠، ص ٤ – ٥) .

أما مفهوم الإصلاح الاقتصادي فيشير بصفة عامة طبقاً لرؤية " رون دنكان Ron Duncan " إلى عملية تغيير المؤسسات والسياسات الاقتصادية والتشريعات القائمة في الاتجاه المرغوب فيه (Duncan , 2011, 1) .

في حين يرى"عبد الشكور شعلان " أنه يشير إلى عملية منظمة للتغيير في الاقتصاد بهدف خفض أو إزالة الاختلالات المحلية أو الخارجية من خلال مجموعة متنوعة من التغييرات في السياسة العامة كأساس لتحقيق نمو قابل للاستمرار (النجار، مايو ١٩٩٦، ص ٩) .

بينما يرى " أحمد السيد النجار" الإصلاح الاقتصادي بأنه مجموعة من الإجراءات التي تستهدف إزالة الاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد، وتطوير القواعد الداخلية للنمو الذاتي المتواصل، ورفع معدلات تشغيل قوة العمل ورأس المال في اقتصاد يجرى تطوير هيكله وإنتاجيته وتسهيل إجراءات تأسيس الأعمال فيه، مع تطوير اندماجه في الاقتصاد العالمي بشروط متكافئة وعادلة تراعي مستوى تطوره والاعتبارات الاجتماعية المختلفة، وتستهدف في الوقت ذاته توزيع الدخل بشكل عادل ومكافحة الفقر وبناء منظمات وآليات منع ومكافحة الفساد، لضمان استمرارية التطور الاقتصادي (النجار، ٢٠١١، ص ١٧ – ١٨) .

أما مفهوم برامج الإصلاح الاقتصادي فيشير إلى حزمة من القواعد والإجراءات والتدابير التي تتبعها الحكومة في دولة معينة تعاني من اختلال التوازن الداخلي والتوازن الخارجي والتي تعمل في مجموعها على تثبيت الاقتصاد وإحداث تصحيحات هيكلية لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية التي ترمي لإعادة التوازن الداخلي والخارجي خلال فترة زمنية معينة (خزاز، ٢٠١٢، ص د) .

ويرى " مصطفى كامل السيد وآخرون " أن أي برنامج للإصلاح الاقتصادي يجب أن يتضمن حزمة من السياسات التنموية تترجم غاياته وفلسفته إلى مجموعة من

التوجهات العامة تنبثق عنها إجراءات محددة تهدف إلى تحقيق غايات على أرض الواقع (السيد وآخرون، ١٩٩٦، ص ١٦) .

ويرى " إبراهيم شحاتة " أن معيار النجاح والفشل في تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي يتوقف على مجموعة من العوامل أهمها (شحاتة، ١٩٩٣، ص ٦١ – ٦٦):

١- إن تحقيق التنمية بشكل متصل وقابل للاستمرار هو أمر معقد ومتعدد الجوانب لا يتوقف كما كان يعتقد في الماضي على مجرد تراكم المدخرات ثم استثمارها، أو على إتباع خطة مركزية محكمة يتم تنفيذها بعناية . فلابد من توافر ضمانات أساسية في النظامين الاقتصادي والسياسي، من أهمها أن يتمتع النظام الاقتصادي بقدر كاف من الثبات والاستقرار في أوضاعه الإجمالية .

٢- لابد من الاهتمام بتنمية الموارد البشرية عن طريق الاستثمار في التعليم والصحة والتغذية، ليس مجرد توفير هذه الخدمات وإنما بالعمل على توفيرها بالمستوى الذي يحقق فعلا زيادة الإنتاجية .

٣- لابد من أن تشيع في النظام الاقتصادي حوافز حقيقية تنمى روح المبادرة والتجديد، وتعتبر المنافسة أفضل وسيلة لهذا الغرض .

٤- ضرورة التوجه إلى الخارج في تحرك الاقتصاد وليس الانغلاق على الذات، أي الأخذ بنظام للتجارة الدولية يترك لقوى المزايا النسبية تقرير نماذج الاستثمار والإنتاج والتداول، فهذا هو الذي يحقق المنافسة الفعالة في السوق المحلي ويفتح مجالات التصدير.

٥- للدولة دور رئيس في توفير المناخ الذي يسمح للحوافز الاقتصادية بأن تولد استجابات مهمة وذلك عن طريق السياسات التي تتبعها والقواعد التي تشرعها وتطبقها . وأيضاً دوراً فعالاً للدولة في ضبط الأسواق من خلال التدخل الذكي للدولة عن طريق إتباع السياسات الاقتصادية والمالية المناسبة .

٦- ينبغي التأكد من أن النمو الاقتصادي سوف يؤدى إلى تحسين أحوال الأغلبية الفقيرة، وأن من واجب الدولة التأكد من إتاحة الفرص لأكبر عدد ممكن من الناس للاستفادة من هذا النمو عن طريق تشجيع الاستثمارات التي تعتمد على العمالة الكثيفة، وتوفير الخدمات الأساسية بما في ذلك التعليم والتدريب الفني بالمستوى الذي يكفل زيادة الإنتاجية.

ومما سبق يمكن تعريف برامج الإصلاح الاقتصادي إجرائياً بأنه حزمة من السياسات الاقتصادية والتنموية التي تستهدف إحداث تغييرات منظمة في النواحي الاقتصادية والتنموية لإزالة الاختلالات الاقتصادية والتنموية . كما تعمل في مجموعها على تحقيق نمو شامل ومستدام للاقتصاد القومي.

٢- مفهوم التنمية :

يعد مفهوم التنمية واحداً من المفاهيم التي شاعت كثيراً في كتابات العلوم الاجتماعية، من اقتصاد واجتماع وسياسة، وترددت في خطابات رؤساء الدول والمسئولين الحكوميين، وعلى صفحات الصحف، وعبر موجات الأثير (السيد، ٢٠٠٣، ص ٧) .

فالتنمية – كانت وما تزال – تعد أعظم تحد يواجه العالم إلى اليوم، وتأخذ مواجهة هذا التحدي محاولة القضاء على أحد شكلين من المشكلات أولهما هو الفقر الذي يأتي من التنمية غير الكافية التي لا تحقق طموحات أفراد المجتمع، وثانيهما الظلم، والتلوث البيئي، والأمراض الاجتماعية التي تأتي من فقر التنمية المنفذة , Hooks)

(ed.) & Cohn , 2016 , pp. 1 – 3, also :Cox & Pawar , 2010 , pp.98-90).

هذا، وعلى الرغم من أن مفهوم التنمية لم يظهر إلا في أعقاب الحرب العالمية الثانية، فإن التاريخ البشرى كله كما يرى " بيترورسلى Peter Worsley " هو تاريخ التنمية، فالإنسان في تحد مستمر لتحقيق حياة أفضل (Worsley , 1984, p. 5).

وتطور مفهوم التنمية في العقود الستة الأخيرة حتى" أصبح النظر للتنمية على أنها عملية لتوسيع الحريات الحقيقية التي يتمتع بها البشر"، ويتجاوز هذا المفهوم الحديث المفهوم الكلاسيكي للتنمية بوصفها نمو الناتج القومي الإجمالي أو زيادة متوسط دخل الفرد أو التصنيع والتقدم التقني أو التحديث الاجتماعي، ورغم أهمية وضرورة هذه المؤشرات- كزيادة الناتج القومي الإجمالي وزيادة متوسط دخل الفرد- إلا أن التنمية تعتمد على اعتبارات أخرى كالأوضاع الاجتماعية وعلاقات القوى التي تسمح بالتمتع الحقيقي بخدمات الصحة والتعليم والتوظيف، وممارسة الحقوق المدنية والسياسية، وفرص المشاركة في الجدل حول القضايا العامة، ومساءلة واضعي السياسات والحكومات (عثمان، ديسمبر ٢٠١٣، ص ٨٩).

وفي هذا الصدد يذهب " أمارتيا صن " إلى أن التنمية عملية توسيع الحريات الحقيقية التي يتمتع بها الناس ليعيشوا الحياة التي يرغبون فيها، وتشمل الحريات الحقيقية على الحريات السياسية المتعارف عليها والتسهيلات الاقتصادية، والفرص الاجتماعية، وضمانات الشفافية والإفصاح والأمن الوقائي (صن، مايو ٢٠٠٤، ص ١٥، ٢٣) .

في حين يذهب " تقرير التنمية الشاملة في مصر" إلى أن التنمية عملية تحول تاريخي متعدد الأبعاد، يمس الهياكل الاقتصادية و السياسية والاجتماعية، كما يتناول الثقافة الوطنية وهو مدفوع بقوى داخلية، وليس مجرد استجابة لرغبات قوى خارجية، وهو يجرى في إطار مؤسسات سياسية تحظى بالقبول العام،وتسمح باستمرار التنمية، ويرى معظم أفراد المجتمع في هذه العملية إحياءً وتجديداً وتواصلاً مع القيم الأساسية للثقافة الوطنية (مركز دراسات وبحوث الدول النامية، ١٩٩٨، ص I-II) .

ومما سبق يمكن تعريف التنمية إجرائياً بأنها عملية نمو حقيقي معتمد على الذات تقوم بالأساس على الاستغلال الرشيد للموارد المحلية بما يؤدي إلى توسيع الحريات الحقيقية التي يتمتع بها أفراد المجتمع، وبما يؤدي إلي إتاحة وتوسيع فرص ومجالات الاختيار أمامهم، وتحسين نوعية حياتهم .

رابعاً : الدراسات السابقة والرؤية النظرية :

أ- الرؤية النظرية :

بشكل عام يعد الاتجاه التكاملي للتنمية، ونظرية النسق الرأسمالي العالمي من أهم المقاربات النظرية المفسرة للعلاقة بين برامج الإصلاح الاقتصادي والتنمية . وسنعرض لكلا الاتجاهين ثم نحدد الاتجاه النظري الذي تنطلق منه الدراسة الحالية .

- الاتجاه التكاملي للتنمية :

إن التنمية في جوهرها عملية حضارية متكاملة تمثل نقلة نوعية على مستوى المجتمع كله وجميع طبقاته الاجتماعية، والتنمية تستهدف الارتقاء بفكر الإنسان واستثمار قدراته الكامنة وتحقيق الحياة الكريمة له . وهى بالتالي تكتسي أبعاداً سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وبيئية . وعلى عكس ما كان يعتقده عض الاقتصاديين فإن تحقيق التنمية يتطلب توجيه الاهتمام ليس للنمو الاقتصادي فقط ولكن للمسائل الاجتماعية والبيئية والثقافية أيضاً، وهذا انطلاقا من المبدأ القائم على أن التنمية عملية شاملة لا تقتصر فقط

على الجانب الكمي " النمو " وإلا فإنها ستتعرض لمخاطر في الأمد البعيد ولتجنب ذلك وقع التطرق إلى ما أصبح متعارفاً عليه باسم التنمية الشاملة المستدامة (بن عمر، ديسمبر ٢٠١٥، ص ٦٠) .

وبناءً على ذلك ينهض الاتجاه التكاملي للتنمية على النظرة الكلية لعملية التنمية – للمجتمع – ورفض التفسير لجزئي لعملية التنمية وقضاياها، وذلك على أساس أن المجتمع يمثل وحدة كلية تترابط أجزاؤها، وأنه لا يمكن فهم جزء من أجزائها إلا في ضوء علاقته بالأجزاء الأخرى . أو بعبارة أخرى لا يمكن فهم أي نظام أو ظاهرة أو عملية اجتماعية إلا في ضوء علاقتها بالسياق الاجتماعي العام الذي توجد في إطاره . وهذا يعني أننا عندما نحاول دراسة العلاقة بين برامج الإصلاح الاقتصادي والتنمية – التنمية وقضاياها – فلابد من فهم كافة مكونات البناء الاجتماعي مثل البناء الديموجرافي، والنسق الايكولوجي، والنسق الاقتصادي، والنسق السياسي، والنسق التعليمي، والنسق القرابي، والبناء الطبقي .. الخ . ذلك أن كافة هذه المكونات تتفاعل معاً في التأثير على عملية التنمية . ومعنى ذلك أنه عند فهم التنمية، فلابد من دراسة كافة جوانب البناء الاجتماعي للمجتمع المراد تنميته حتى نستطيع وضع خطة إنمائية متكاملة تكفل تحقيق الأهداف المأمولة من وراء التنمية . وينطوي تحت لواء هذا الاتجاه العديد من العلماء منهم على سبيل المثال سوروكين، تالكوت بارسونز، ميرادال، ودوركايم، فيكيمانزو وسيجموندو وولبرت مور(التابعي، ١٩٩١، ص ١٥٠ – ١٥١، وأيضاً Anthony , & Phillips , 2010, pp.145-173 , Chambers, 2012 , pp.184-197).

فولبرت مور W. Moore– على سبل المثال – يذهب إلى أن عملية التنمية أو التحديث " التمدين " عملية عريضة لها دلالات مختلفة تختلف باختلاف المكان والزمان – هو ما يؤكد أهمية دراستها من المنظور التكاملي –،ففي بعض المناطق ينظر إلى أولوية التنمية " المشكلة " على أنها القضاء على الأمية أو توفير المياه النقية للأحياء المتخلفة في المدن أو رش المستنقعات بالمواد الكيميائية لإبادة البعوض والقضاء على الملاريا . بينما تعطى الأولوية لمشروعات أو خدمات أخرى في أجزاء أخرى من العالم، وفي منطقة ثالثة من العالم قد تعطى الأولوية لصناعات السلع الاستهلاكية أو إصلاح أجهزة الخدمة المدنية . غير أن عملية التنمية – التحديث – أكبر من ذلك بكثير فهي تعني التحول الكلي من المجتمع التقليدي أو المجتمع السابق على المجتمع الحديث إلى أنماط من التكنولوجيا والتنظيم الاجتماعي التي تميز الدول الغربية (التابعي، ١٩٩١، ص ١٥١).

ومن ناحية أخرى، يرى " أحمد السيد النجار " أن موجة برامج الإصلاح الاقتصادي التي تبنتها العديد من الدول النامية – منذ أوائل ثمانينيات القرن العشرين وحتى الآن– ترتكز بالأساس على تقليص دور الدولة وبيع القطاع العام للقطاع الخاص " الخصخصة"، وتحرير العلاقات الاقتصادية الداخلية والخارجية من تحكم الدولة، وإنه من الضروري تفهم الاختلافات بين الثقافات المختلفة عند مستوى التطور المتحقق للمجتمعات والدول فيما يتعلق بدور الدولة وطبيعتها، لأن هذا التفهم سيتيح إمكانية قبول تفاوت المدى الذي يذهب إليه تقليص دور الدولة من مجتمع إلى آخر (النجار، مايو ١٩٩٦، ص ٩) .

<u>– نظرية النسق الرأسمالي العالمي :</u>

تدور نظرية النسق الرأسمالي العالمي حول استحالة دراسة مجتمعات العالم الثالث بمعزل عن تطور المجتمعات الرأسمالية الغربية ذاتها، وإن من الضروري النظر

إلى العالم بوصفه نسقاً أو نظاماً واحداً خصوصاً وأن العلاقات بين هاتين المجموعتين من الدول – والمقصود بها علاقة الخضوع والتبعية من جانب الدول النامية للدول المتقدمة – قد تشكلت وتطورت في إطار السوق العالمي (الخواجة، ٢٠٠٨، ص ٣٤٤-٣٤٥).

وفي هذا الصدد يرى فرانك A. G. Frank أن النظام الرأسمالي ظهر باعتباره نسقاً مركزياً، يستغل نسقاً أدنى من التوابع، وهذه التوابع هي الأخرى تستغل نسقاً أدنى . وعلى المستوى الداخلي أيضاً هناك نسق يعبر عن الاستغلال الداخلي – مثل المدينة والقرية– ورغم أنه نسق داخلي، إلا أنه يرتبط بنسق الاستغلال الخارجي . وتبعاً لذلك يرى فرانك أن أفقر فلاح في أبعد قرية من قرى الدول التابعة، يرتبط ارتباطاً توسعاً رأسياً بالرأسماليين في الدول المتقدمة،والصناعية (وبستر، ١٩٨٩، ص ٢٣، وأيضاً : Robinson , 2014 , pp. 158- 214).

وثمة قضايا هامة من منظور نظرية النسق العالمي يجب التركيز عليها في هذا الإطار هى :

القضية الأولى: تتعلق بضرورة تحليل ديناميات وميكانزمات النسق الرأسمالي في إطار دورته الاقتصادية الكاملة بما يتخللها من أزمات دورية مستمرة .

القضية الثانية : تتمثل في تأثير الأزمات الدورية على العلاقة بين الدول المتقدمة الرأسمالية وغير الرأسمالية من جانب وبين الدول المتقدمة والمجتمعات النامية من جانب آخر .

القضية الثالثة: وتركز على التراكم غير المتكافئ بين المراكز والمحيطات بمعنى تأثير إستراتيجية النسق الرأسمالي العالمي القائمة على محور الاستغلال المفرط للدول النامية في سبيل تفادى الأزمة إلى الإبقاء على العلاقة غير المتكافئة حتى يتم التراكم الرأسمالي Capital Accumulation في الجزء المتقدم ويترسخ التخلف في الجزء الآخر من العالم النامي. أي أن التنمية والتخلف وجهان لعملة واحدة،فالتنمية في مراكز النظام الرأسمالي يقابلها تخلف في المجتمعات المحيطة أو التابعة (الخواجة، ٢٠٠٨، ص ٣٤٦) .

وفي ضوء هذه النظرية تكون وحدة التحليل الأساسية هي النظام الرأسمالي العالمي،وإنه لا يمكن فهم عمليات التخلف في الدول النامية إلا في ضوء فهم العلاقة التاريخية التي ربطت هذه البلدان بالرأسمالية العالمية . ويعد اندريه جوندر فرانك، وفوستر كارتر، وسمير أمين، وتيودونيو دوسانتوس، وتشيلسو فورتادو، وإيمانويل والرشتين، وشارل بتلهيم من أهم المنظرين الذين اهتموا بدراسة العلاقة التاريخية بين المجتمعات النامية ودول المركز الرأسمالي. (للمزيد أنظر: Marks , 2019, pp.175-235 , Berberoglu , 2018 ,pp.15-33 ,Glenn & Felice , 2019,pp.57-92,Abou-El-Fadl, 2019 , pp.287-320 , Amin , 2018, pp.141-164).

وتعد تحليلات " كرستوفر شاسى – دينن C. Chase-Dunn " من أهم التحليلات التي ظهرت حديثًا حول نظرية النسق العالمي،والتي تناولت طبيعة التشكيل أو التكوين العالمي Global Formation،وحقيقة واقع النظام العالمي الجديد،من خلال التركيز على تفسيرات علم الاقتصاد،والسياسة،والاجتماع . ويرى أن النظام العالمي يتميز بالاقتصاد العالمي الرأسمالي لأن النمط العام للإنتاج السائد يحمل نفس خصائص النظام الرأسمالي (عبد الرحمن، ٢٠٠٣، ص ص ٤٨٤ – ٤٨٥) .

وبشكل عام فإن كتاب نظرية النسق الرأسمالي العالمي قد طرحوا ثلاثة أشكال من التفاعلات الرئيسة داخل هيكل النظام الرأسمالي العالمي الجديد يمكن إيجازها على النحو التالي:

١- علاقات الاعتماد المتبادل Interdependence:وهى التي تتسم بالعلاقات المتكافئة بين الدول الداخلة فيها بحيث تستفيد كل منها بشكل مساو بدرجة أكبر أو أقل .

٢- علاقة الاعتماد Dependence : وهى التي تقوم على الاعتماد المتبادل ولكن يستفيد منها الطرف الأقوى بدرجة أكبر من الأطراف الأقل قوة وغنى .

٣- علاقات التبعية Dependency:وهى التي تقوم على علاقات غير متكافئة بحيث يستفيـــد منها الطرف الأقوى،والأغنى ويحدث ضررًا سلبيًا بالطرف الأقل والأضعف (الخواجة، ٢٠٠٨، ص ص٣٥٠ – ٣٥١) .

ووفقاً لهذا التقسيم نجد أن الشكل الثالث من هذه العلاقات هو الذي يسود بين الدول الرأسمالية المتقدمة" دول المركز الرأسمالي" والدول النامية" دول الأطراف أو المحيط " والذي يقوم على استغلال دول المركز الرأسمالي لدول الأطراف،وفي هذا الصدد يلاحظ أن القوى الرأسمالية العالمية ممثلة في المؤسسات المالية الدولية " صندوق النقد الدولي والبنك الدولي " تقوم بفرض برامج إصلاح ليبرالية واحدة (روشتة موحدة)على الدول النامية التابعة بصورة لا تراعي الفوارق بين الدول في مستويات التطور الاقتصادي وفي الظروف التي تمر بها .

تعقيب :

بتطبيق ما سبق على الدراسة الحالية، يرى الباحثان أن نظرية النسق الرأسمالي العالمي هي أكثر المقاربات النظرية ملائمة ومناسبة لدراسة العلاقة بين برامج الإصلاح الاقتصادي والتنمية حيث اتجهت الحكومات المصرية المتعاقبة في ظل نظام مبارك على مدار ثلاثون عاما نحو تطبيق العديد من برامج الإصلاح الاقتصادي بضغوط من المؤسسات المالية الدولية التي تسيطر عليها دول المركز الرأسمالي بالأساس وتمثل أداة لاستغلال دول الأطراف، لذلك قامت دول المركز الرأسمالي بالربط بين منح القروض المالية وبين قيام الدول النامية بتطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي . وكان تركيز البرامج دائماً على الاختلالات التنموية والاقتصادية الكلية، والتي تتمثل في عجز الموازنة العامة وعجز ميزان المدفوعات وما ينتج عنهما من ارتفاع في معدلات التضخم، وربما أيضاً انخفاض في قيمة العملة الوطنية، وفي الاحتياطيات الدولية من الصرف الأجنبي . ولم تحظ الاختلالات الهيكلية والتنموية، بالاهتمام الواجب في أي من هذه المحاولات المتكررة لإصلاح الاقتصاد المصري . وهو ما أدى إلى فشل هذه البرامج في تحقيق تنمية حقيقية للمجتمع المصري . وذلك لأن السياسات التنموية التي تم تنفيذها في إطار برامج الإصلاح الاقتصادي ركزت بالأساس على المجالين النقدي والمالي فقط في عملية التنمية ولم تحظى الجوانب الأخرى من عملية التنمية بنفس القدر من الاهتمام – ولاسيما الجانب الاجتماعي – مما أدى إلى عدم نجاحها في تطوير الاقتصاد المصري تطوير نوعي من حيث تنوع الصادرات وقيمتها المضافة، ولم تجذب بالقدر الكافي استثمارات محلية وأجنبية في قطاعات عالية التوظيف وكثيفة العمالة . كما غابت العدالة الاجتماعية بشكل كبير عن هذه البرامج، فتحملت الطبقات الفقيرة والوسطي التأثيرات السلبية العديدة لهذه البرامج الانكماشية .

ب- الدراسات السابقة :

أجريت العديد من الدراسات الأجنبية والعربية حول برامج الإصلاح الاقتصادي والتنمية بعضها ذو طابع تنظيري، وبعضها ذو طابع ميداني تطبيقي . وقد تم تصنيف الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع البحث الراهن في ضوء المتغيرات الأساسية للبحث إلى ثلاث محاور رئيسة هي : الدراسات التي تناولت الأبعاد النظرية والسوسيولوجية لبرامج الإصلاح الاقتصادي، والدراسات التي تناولت برامج الإصلاح الاقتصادي والتنمية في الدول النامية، والدراسات التي تناولت برامج الإصلاح الاقتصادي والتنمية في مصر:

١- الدراسات التي تناولت الأبعاد النظرية والسوسيولوجية لبرامج الإصلاح الاقتصادي:

ومن الدراسات التي تناولت الأبعاد النظرية والسوسيولوجية لبرامج الإصلاح الاقتصادي **دراسة إبراهيم شحاتة (١٩٩٣) الإصلاح الاقتصادي : معناه وأعباؤه والشروط اللازمة لنجاحه،** حيث هدفت إلقاء الضوء على معنى برنامجي الإصلاح الاقتصادي والاستقرار الاقتصادي، وأهميتهما وضرورتهما، وكيف تستطيع الدولة المطبقة لبرامج الإصلاح الاقتصادي أن تتخطى المصاعب الاقتصادية الهائلة التي تواجهها وأن تنجح في الانطلاق نحو معدلات عالية من النمو . وأشارت الدراسة إلى أن المقصود ببرنامجي الإصلاح الاقتصادي والاستقرار الاقتصادي هو إتباع خطوات وسياسات محددة بقصد القضاء تدريجياً على العجز في الموازنة العامة للدولة والميزان التجاري أو على الأقل إبقاء العجز في حدود ضيقة يمكن التحكم فيها . وأن الاصطلاح الاقتصادي يتم عن طريق تحرير الاقتصاد الوطني من العوائق التي تواجه حركة عناصر الإنتاج والتي تعرقل المنافسة المحلية والأجنبية، وعن طريق خلق الحوافز الحقيقية في الاقتصاد التي تشجع الاستخدام الرشيد للموارد المتاحة للدولة، مع تقوية المؤسسات المسئولة عن السياسات الاقتصادية والتنموية وعن إدارة الاقتصاد الوطني (شحاتة، ١٩٩٣) .

ومن الدراسات الأجنبية التي يمكن تصنيفها ضمن هذا المحور **دراسة Nirupam Bajpai (1995)، الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية : النظرية والأدلة،** حيث هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على برامج الإصلاح الاقتصادي التي تطبقها بعض الدول النامية. وأشارت هذه الدراسة إلى أنه يتم تنفيذ برامج الإصلاحات الاقتصادية في جميع أنحاء العالم النامي تقريباً، مسبوقة في معظم البلدان، بأزمة تنموية ومالية وعجز في ميزان المدفوعات. وأن فشل كثير من برامج الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية إلى أنها تقوم على تصور غير واقعي لمعظم الاقتصادات النامية وذلك بسب أن هذه البرامج بمثابة قواعد موحدة "روشتة موحدة " تقوم على نموذج التوازن العام الأساسي للاقتصاد الوطني، كما لا يطبق هذا النموذج إلا في ظل افتراضات مقيدة للغاية، ربما فقط للاقتصادات الصغيرة وليس للاقتصادات الكبيرة. علاوة على ذلك فإن معظم برامج الإصلاح الاقتصادي التي دعمتها المؤسسات المالية الدولية – صندوق النقد الدولي والبنك الدولي – في الدول النامية فشلت دائماً في تحقيق النتائج المرجوة , Bajpai) 1995).

كما هدفت أيضاً **دراسة عمر عبد الله كامل (١٩٩٧) برامج الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية : الايجابيات والسلبيات مقارنة بالتجارب العالمية** إلى مناقشة برامج وسياسات الإصلاح الاقتصادي " التصحيح الاقتصادي والتكيف الهيكلي " التي تبنتها بعض الدول العربية وما يواجهها من تحديات وآثار هذه السياسات والدروس المستفادة منها مقارنة بما تم من تجارب عالمية في هذا المجال . وقد أشارت هذه الدراسة إلى أن برامج الإصلاح الاقتصادي التي تبنتها بعض الدول العربية لها آثار ايجابية وسلبية، ففيما

يتعلق بالآثار الايجابية نجد أنها محدودة تتمثل أهمها في تخفيض معدلات التضخم وتقليص عجز الموازنات الحكومية وتزايد معدلات النمو الاقتصادي، ولكن هذه الآثار الايجابية تعد متواضعة بل تكاد تنعدم في ظل الزيادة الكبيرة في عدد السكان والتضخم المستورد . أما فيما يتعلق بالآثار السلبية لبرامج الإصلاح الاقتصادي التي تبنتها بعض الدول العربية، فتتمثل أهمها في تفاقم مشكلة البطالة وتآكل الطبقة الوسطى وانخفاض نصيب الأجور، وسوء توزيع الدخل القومي (كامل، ١٩٩٧) .

وخلصت هذه الدراسة إلى أن وصفة (روشتة) الإصلاح الاقتصادي التي يضعها صندوق النقد الدولي لجميع دول العـــالم والتي ترتكز على مبدأ الحرية الاقتصادية دون مراعاة لظروف كل منها مما يترتب عليهـــا آثـــار سلبية قد تتطلب في المستقبل إصلاحات أخرى قد تكون أكثر تكلفـــة مـــن بـــرامج الإصلاح الاقتصادي ذاتها . ولذلك فعلى الدول التي تطبق برامج الإصلاح أن لا تأخذ بروشتة الصندوق إلا مع ما يتناسب مع أوضاعها وظروفها الاقتصادية والاجتماعية.

وفي هذا المحور نجد أيضاً **دراسة عبد الكريم أحمد الشجاع (يوليو- ديسمبر ٢٠٠٤) أثر برنامج الإصلاح الاقتصادي على مستوى المعيشة في اليمن،** حيث هدفت إلى محاولة الإجابة على تساؤل رئيس هو هل أسهمت السياسات التي تضمنها برنامج الإصلاح الاقتصادي في تحقيق تحسن ملحوظ في مستوى المعيشة كما هو مفترض نظرياً ؟ وإذا كان الأمر بخلاف ذلك، فما الأسباب والعوامل التي حالت دون ذلك ؟ . واستعانت هذه الدراسة منهجيا بكلاً من الأسلوب الوصفي، والتحليل الاقتصادي لمتغيرات الدراسة . وخلصت الدراسة إلى أن برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي تبنته اليمن خلال الفترة ١٩٩٥- ٢٠٠١ ترتب عليه تدهور مستوى المعيشة لقسم كبير من فئات السكان في المجتمع اليمنى ولاسيما الفئات ذات الدخل المحدود، وتلك التي تقطن منها الريف على وجه التحديد .

كما تأتي في هذا المحور **دراسة غسان محمود إبراهيم (٢٠٠٨) الإصلاح الاقتصادي من منظور فكري،** والتي هدفت إلى محاولة الإجابة على مجموعة من التساؤلات هي كيف يُقرأ الإصلاح الاقتصادي ؟وكيف يجب النظر إليه؟هل يقرأ باعتباره مكتفيـــاً بذاتـــه وبالتالي مقتصراً على دلالاته الاقتصادية عبر المؤشرات الاقتصادية الكلية والقطاعية والجزئية، أم فضلاً عن ذلك بدلالاته الاجتماعية والثقافية والأخلاقية والنفسية والسياسية؟ . وأشارت هذه الدراسة إلى إن عملية الإصلاح الاقتصادي إذا أمكن لها أن تبدأ بالأدوات والسياسات الاقتصـــادية إلا أنها لا تنتهي في الحقل الاقتصادي. فالإصلاح الحقيقي يبدأ بإصلاح الرؤى والأفكار والمبـــادئ والقيم والسلوك والممارسات، أي ما يشكل " الذهنية " الاجتماعية السائدة. أي أن الإصلاح الاقتصادي لا يمكن أن يؤدي،وبشـــكلٍ مباشـــر، إلى تغيير نوعي في الحياة الاجتماعية، أي إلى نهوضٍ ثقافي وفكري وعقلي وفلسفي وأدبي إلا إذا استكمل أو رفد أو تزامن بإصلاحات ضرورية أخرى في كل حقول المجتمع،وأهمها حقـــل الفكر والمعرفة والعلم والثقافة .

كما يمكن تصنيف **دراسة شنافي ليندة (٢٠١٠) تأثير سياسة الإصلاحات الاقتصادية في البناء الاجتماعي للمجتمع الجزائري : دراسة تحليلية،** ضمن هذا المحور، حيث انطلقت هذه الدراسة من تساؤل رئيس تمثل في كيف أثرت الإصلاحات الاقتصادية التي انتهجتها الجزائر في إعادة تشكيل البناء الاجتماعي للمجتمع الجزائري .

واستعانت هذه الدراسة بالمنهج الوصفي التحليلي وطريقة المسح الاجتماعي بالعينة، وبلغ حجم العينة ٣٢٠ مفردة ، وتم جمع بيانات الدراسة الميدانية بواسطة الملاحظة والاستبيان . وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن سياسات الإصلاحات الاقتصادية أثرت بالسلب على البناء العام للمجتمع الجزائري على المدى القصير والبعيد، تمثل أهمها في تفاقم ظاهرة البطالة وارتفاع معدلات الفقر والجريمة، وارتفاع سن الزواج ومعدلات الهجرة الداخلية والخارجية، وانتشار ظاهرة الانتحار في المجتمع الجزائري.

ومن الدراسات الأجنبية التي تأتي في هذا المحور **دراسة Ferdinand Bakoup (2013)، Promoting Economic Reforms In Developing Countries Rethinking Budgetary Aid ? تعزيز الإصلاحات الاقتصادية في البلدان النامية : إعادة التفكير في معونة الميزانية؟**، حيث هدفت هذه الدراسة إلقاء الضوء على ممارسات الجهات المانحة في استخدام مساعدات الميزانية لتعزيز الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية في البلدان النامية، ولاسيما تلك الموجودة في أفريقيا. وأشارت هذه الدراسة إلى أنه على الرغم من ازدياد المساعدات المالية المقدمة من الجهات المانحة إلى البلدان النامية في تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي التي تبنتها كثير من الدول النامية في ثمانينيات القرن العشرين إلا أن هذه المساعدات كان لها تأثير محدود على تصميم وتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية في البلدان النامية (Bakoup , 2013) .

ومن الدراسات التي تدخل في هذا المحور أيضاً **دراسة Mohammed Bani Salameh et al.(2018)أثر الإصلاح الاقتصادي على الإصلاح السياسي : الأردن نموذجاً**، حيث هدفت هذه الدراسة إلى تحديد تأثير الإصلاح الاقتصادي على الإصلاح السياسي في الأردن. وكشفت نتائج الدراسة أن الإصلاح الاقتصادي (المتغير المستقل) كان معتدلاً التأثير على الإصلاح السياسي (المتغير التابع) خلال فترة الدراسة (١٩٨٩ – ٢٠١٦). وأن النظام السياسي في الأردن حر جزئيًا، مع وجود قيود على الديمقراطية، بسبب أن الأردن يعاني من حالة عدم الاستقرار الحكومي والبرلماني وضعف المشاركة السياسية وانتشار الفساد على نطاق واسع وضعف الكفاءة الحكومية .كما أشارت النتائج إلى نقص الإرادة السياسية لتحقيق الإصلاح المنشود وعدم وجود رؤية اقتصادية لقيادة البلاد إلى مستقبل أفضل. (Salameh et al., 2018)

٢- الدراسات التي تناولت برامج الإصلاح الاقتصادي والتنمية في الدول النامية :

ومن الدراسات تناولت برامج الإصلاح الاقتصادي والتنمية **دراسة على عبد الله (٢٠٠٣) موقع التنمية البشرية ضمن الإصلاح الهيكلي**، حيث هدفت هذه الدراسة الإجابة على السؤالين التاليين:

١- هل يمكن تجزئة التنمية ؟ بمعنى آخر هل يمكن الفصل بين الجانب الاقتصادي والجانب الاجتماعي .

٢- هل أن أهداف برامج الإصلاح الهيكلي قابلة للتحقق في غياب العناية والاهتمام بالتنمية البشرية .

وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن بعض الدول النامية التي تبنت برامج الإصلاح الاقتصادي حققت آثار اقتصادية ايجابية محدودة على حساب الجانب الاجتماعي لعملية التنمية. فتؤكد نتائج تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي في الجزائر – طبقا لرؤية على عبد الله – تحقيق تحسن في الأداء على مستوى التضخم، والعجز الداخلي والخارجي وارتفاع احتياطي الصرف الأجنبي غير أن مستوى النمو المحقق كان محدود حيث بلغ نحو (٣%)، علاوة على أنه كان نتيجة عوامل خارجية أكثر منها داخلية، حيث صاحب هذا

التحسن المحدود في مستوى النمو تراجع محسوس في نسبة النمو في القطاعات الإنتاجية للاقتصاد الوطني الجزائري. كما أن ما تحقق من نتائج إيجابية محدودة على المستوى الاقتصادي كان على حساب الجانب الاجتماعي لعملية التنمية بسبب صدمات التصحيحات الهيكلية وانعكاساتها فيما يخص تقليص النفقات العامة، وتراجع القدرة الشرائية للمواطنين، وانتشار الفقر والبطالة (عبد الله، ٢٠٠٣) .

ومن الدراسات الأجنبية التي التي يمكن تصنيفها في هذا المحور **دراسة Mwangi S. Kimenyi (2006)، Economic Reforms and Pro-Poor Growth: Lessons for Africa and Other Developing Regions and Economies in Transition**، حيث هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على تجارب الإصلاح الاقتصادي في الاقتصادات النامية والانتقالية فيما يتعلق بنتائج النمو وبشكل أكثر تحديدا تأثيرها على الفقر . وأشارت نتائج هذه الدراسة إلى أن بعض الدول النامية التي تبنت برامج الإصلاح الاقتصادي حققت معدلات عالية للنمو الاقتصادي إلا أن هذا النمو لم ينعكس بشكل إيجابي على الفقراء أي لم يكن من نوع النمو الذي يعمل على تحسين أحوال الفقراء بل على العكس أدى إلى تدهور أحوال الفقراء . كما أشارت نتائج الدراسة إلى أن بعض الدول الإفريقية التي تبنت برامج الإصلاح الاقتصادي كانت نتائجها مخيبة للآمال، فبدلا من تحسين أحوال الفقراء ترتب على هذه البرامج تدهور أحوال الفقراء وأدت إلى تفاقم معدلات الفقر والبطالة (Kimenyi, 2006) .

كما تأتي في هذا المحور **دراسة ابتسام على حسين العزاوي (٢٠٠٩)، سياسات الإصلاح الاقتصادي وانعكاساتها على التنمية البشرية: دراسة لبلدان مختارة**، حيث انطلقت هذه الدراسة من فرضية فحواها الآتي : على خلفية وصول برامج التنمية التي اعتمدتها بعض الدول العربية إلى طريق مسدود وتبنيها لبرامج الإصلاح الاقتصادي " التصحيح والتكيف الهيكلي المدفوعة من المؤسسات الدولية – البنك الدولي، صندوق النقد الدولي – لم تستطع هذه البلدان من معالجة الاختلالات الاقتصادية – الاجتماعية وهو ما انعكس سلباً وتراجعاً في مؤشرات التنمية المستدامة . واستعانت هذه الدراسة بالأسلوب الاستقرائي " التطبيقي"القائم على استنباط النتائج من خلال استقراء البيانات الإحصائية وأسلوب التحليل الكمي . وأشارت نتائج هذه الدراسة إلى أنه ترتب على تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي في البلدان النامية – منها بعض الدول العربية – مجموعة من الآثار الاقتصادية والاجتماعية على التنمية البشرية في هذه الدول، وأن تلك الآثار كانت في الغالب سلبية على عملية التنمية البشرية وخصوصاً على المدى القصير ومن أهمها زيادة معدلات الفقر والبطالة (العزاوي، ٢٠٠٩) .

وفي هذا المحور تأتي دراسة **زوين إيمان (٢٠١١)، دور الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في تحقيق التنمية : دراسة حالة الجزائر**، حيث حاولت هذه الدراسة الإجابة على التساؤل التالي كيف يمكن للجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية أن يساهم في تحقيق التنمية؟ واستعانت هذه الدراسة بالمنهج الوصفي التحليلي، وأشارت هذه الدراسة إلى أن الجيل الأول من الإصلاحات الاقتصادية يقوم على الاستقرار، والتحرير والخصخصة، الهادف إلى تحقيق الاستقرار والنمو ومعالجة ما أصاب الدول النامية من تراكم للاختلال على مستوى الاقتصاد الكلي . ولقد أثبتت الدراسات الميدانية في العديد من الدول فشل هذه الإصلاحات في تحقيق أهدافها حيث اقتصر أوجه التحسن

على الجوانب النقدية والمالية، وتم تسجيل نمو ضعيف وغير منتظم، ومحصلة النتائج في المجمل كانت سلبية خاصة على المستوى الاجتماعي لعملية التنمية " انتشار الفقر والبطالة " . أما الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية – طبقاً لرؤية هذه الدراسة – هو ذو طبيعة أكثر مؤسساتية، ورغم عدم وجود صياغة محددة له إلا أن دراسات المشتغلين بقضايا التنمية وأعمال المؤسسات المالية الدولية والمبادرات الدولية تدعم جانبين للجيل الثاني من الإصلاحات، جانب مؤسساتي : إصلاحات مؤسساتية وهو الجانب الذي يعني بالاهتمام الأكبر، وجانب اجتماعي يتعلق بمحاربة الفقر من خلال مقاربة الحماية الاجتماعية التي تشمل المساعدات الاجتماعية، والضمان الاجتماعي وأجهزة التشغيل (إيمان، ٢٠١١) .

ومن الدراسات التي يمكن تصنيفها في هذا المحور **دراسة راضية أسمهان خزاز (٢٠١١ / ٢٠١٢)، دور سياسات الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية في تحقيق التنمية البشرية المستدامة : دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (٢٠٠١ – ٢٠١٢)،** حيث هدفت هذه الدراسة إلى محاولة الإجابة على التساؤل التالي : ما دور سياسات الإصلاح الاقتصادي المعتمدة في الدول النامية والجزائر في تحقيق التنمية البشرية المستدامة ؟ واستعانت هذه الدراسة بالمنهج الوصفي التحليلي . وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن إن السياسات التنموية المنتهجة من طرف الدول النامية في إطار الإصلاح الاقتصادي، لم تقوى على رفع المستوى المعيشي للفرد، ويعود السبب في ذلك إلى إهمال عدة عوامل عند إرساء هذه السياسات فعمليات التنمية تهدف بالأساس إلى إشباع الحاجات الأساسية للأفراد خاصة الفقراء منهم، كي يساهم هؤلاء في تقدم المجتمع بفضل عطاءهم، فزيادة الدخل لا تعني شيئاً إذا لم يكن هناك تغيير في نمط حياة الفرد مادياً ومعنوياً، لذا أصبح يؤخذ بعين الاعتبار مؤشر التنمية البشرية إلى جانب مؤشر التنمية المستدامة في إطار ما أطلق عليه التنمية البشرية المستدامة التي تقوم بتلبية حاجات الأجيال الحالية دون أن تعرض للخطر قدرة الأجيال المقبلة على تلبية حجاتها . فإستراتيجية التنمية البشرية المستدامة لابد أن تهدف إلى تنمية وتطوير المهارات البشرية عن طريق تحسين المستويات التعليمية وكذا الصحية بالإضافة إلى ضرورة وجود عدالة في توزيع الثروة والدخل وبالتالي تحقيق تنمية متكاملة للمجتمع تراعى فيها جميع الجوانب(خزاز، ٢٠١١– ٢٠١٢).

٣– الدراسات التي تناولت برامج الإصلاح الاقتصادي والتنمية في مصر :

ومن الدراسات التي تأتي في هذا المحور **دراسة نادر فرجاني (١٩٩٦)، آثار إعادة الهيكلة الرأسمالية على التنمية في مصر،** حيث هدفت هذه الدراسة إلى تقييم علمي لآثار إعادة الهيكلة على البشر في مصر . وتتبنى هذه الدراسة تقييم إعادة الهيكلة الرأسمالية من منظور التنمية البشرية، باعتباره المنظور الجدير بالاعتبار في بلدان متخلفة لن يتسن لها أن تتقدم إلا من خلال ترقية البشر . وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن إعادة الهيكلة الرأسمالية، وبرامج التكيف في مصر، قد نجحت إلى حد بعيد في تحقيق أهدافها في المجالين النقدي والمالي، وأنه تجرى غالبية الإجراءات النقدية والمالية في بداية البرامج وتؤتي أكلها في الأجل القصير نسبياً . وتتضاءل نجاحات إعادة الهيكلة الرأسمالية في المجال الاقتصادي العام، وتحقق أسوأ إنجازاتها، أو أكثر آثارها السلبية في المجال التنموي، وبل أن النجاحات النقدية والمالية، بالإضافة إلى التعديلات التي تتم في الهيكل الاقتصادي، هي سبب أساسي – طبقاً رؤية نادر فرجاني – للآثار السالبة لإعادة الهيكلة على التنمية البشرية (فرجاني، ١٩٩٦) .

كما تأتي في هذا **المحور دراسة أحمد حسن إبراهيم (١٩٩٦)، التكيف الهيكلي والتنمية البشرية في مصر**، حيث هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على تأثير التكيف الهيكلي على التنمية البشرية . وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن التكيف الهيكلي على النحو الذي تم تنفيذه في مصر يضرب التنمية البشرية فيها من أكثر من اتجاه، فهو من ناحية يزيد من أسعار وتكلفة الحصول على سلع وخدمات ضرورية لتحقيق مفردات التنمية البشرية . وهو من ناحية ثانية يزيد حدة اللامساواة في توزيع الدخل ويزيد توزيعه سوءاً، ويضع قيودا على تحسن أو زيادة دخول شرائح دخلية وفئات اجتماعية عريضة ومتزايدة العدد، بل ويؤدي إلى مزيد من تدهورها نسبياً . إنه بإيجاز يعيق بناء وتكوين القدرات البشرية في جانب ويعيق في الجانب الآخر توظيف الناس واستخدامهم ما يكتسبونه من قدرات وانتفاعهم بها في مختلف مجالات حياة المجتمع (إبراهيم، ١٩٩٦).

ومن الدراسات التي يمكن تصنيفها في هذا المحور **دراسة فاطمة أحمد حسن (٢٠٠٤)، أثر برنامج الإصلاح الاقتصادي في مصر على الفقر وسوق العمل**، حيث هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على أثر برنامج الإصلاح الاقتصادي في مصر على كلا من معدلات الفقر وسوق العمل . وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن برنامج الإصلاح الاقتصادي في مصر أثر بالسلب على ظاهرة الفقر وسوق العمل وهو ما يتضح في ارتفاع معدلات الفقر والبطالة في المجتمع المصري، وهو ما يؤكد – طبقاً لرؤية هذه الدراسة – إن الآثار السلبية لما يسمى بالإصلاح الاقتصادي على الفقراء والجماعات الضعيفة ليست مجرد نتائج عارضة وإنما هي جزء لا يتجزأ من بنية سياسات الإصلاح والتكيف الهيكلي أي جزء لا يتجزأ من حزمة السياسات التي أوصى بها صندوق النقد الدولي (حسن، ٢٠٠٤) .

كما تأتي في هذا المحور دراسة أماني فوزي (يناير ٢٠١٢)، **أثر سياسات الإصلاح الاقتصادي في مصر على أوضاع المرأة في سوق العمل**، حيث هدفت هذه الدراسة الإجابة على التساؤل التالي ما تأثير سياسات الإصلاح الاقتصادي على المرأة في سوق العمل المصري؟ وهل كانت آثار تلك السياسات محايدة بين الجنسين ؟واستعانت هذه الدراسة بالمنهج الوصفي التحليلي والمنهج المقارن . وأشارت نتائج هذه الدراسة إلى أنه على الرغم من نجاح سياسة التثبيت الاقتصادي – وهي جزء من برنامج الإصلاح الاقتصادي – التي طبقتها مصر في النصف الأول من التسعينيات في تحقيق التوازن النقدي والمالي، إلا أن طبيعتها الانكماشية فرضت قيوداً أو سقوفاً على إمكانية زيادة معدلات الاستثمار الخاص، وبذلك عجزت الزيادة في الاستثمار الخاص عن تعويض الانخفاض في الاستثمار العام وعن خلق فرص عمل جديدة، واستيعاب المزيد من العمالة النسائية، وذلك في الوقت الذي تراجع فيه دور الدولة في التشغيل، بالإضافة إلى نمط توزيع الاستثمارات، حيث تنخفض الاستثمارات في القطاعات كثيفة استخدام العمالة، مما أدى إلى تفاقم معدلات بطالة الإناث (فوزي، يناير ٢٠١٢).

ومن الدراسات التي يمكن تصنيفها ضمن هذا المحور **دراسة أسماء محمد أبو النور عفيفي وآخرون (٢٠١٧)، آثار برامج الاصطلاح الاقتصادي لصندوق النقد الدولي في ضوء التجارب الدولية والحالة المصرية**، حيث هدفت هذه الدراسة إلقاء الضوء على آثار برامج الإصلاح الاقتصادي لصندوق النقد الدولي في بعض الدول النامية مع التركيز على الحالة المصرية . واستعانت هذه الدراسة بمنهجين هما المنهج الوصفي التحليلي

والمنهج التحليلي المقارن . وقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن برامج الإصلاح الاقتصادي التي يدعمها صندوق النقد الدولي في الدول النامية برامج صندوق النقد الدولي قد يكون لها بعض التأثير الإيجابي ولكنها في الغالب تكون ذات تأثير سلبي على البلدان وخاصة النامية منها، وهو ما تعكسه المؤشرات التنموية مثل التضخم والنمو الاقتصادي والبطالة ومستوي المعيشة . وهو ما ينطبق على برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي طبقته مصر أوائل تسعينات القرن العشرين (عفيفي وآخرون، ٢٠١٧).

وتأتي ضمن هذا المحور **دراسة سامر عطا الله (٢٠١٨)، تعدد تجارب الإصلاح الاقتصادي : هل من جديد مع برنامج ٢٠١٦ ؟** تحاول هذه الدراسة الإجابة لماذا تفشل تجارب الإصلاح الاقتصادي في تحويل الاقتصاد المصري إلى اقتصاد منتج ومصدر على فترة طويلة تتجاوز عدة سنوات ؟ وأشارت نتائج هذه الدراسة إلى أنه على الرغم من تعدد برامج الإصلاح الاقتصادي التي تبنتها الحكومة المصرية إلا أنها لم تنجح في تحقيق نمو شامل ومستدام برغم التكلفة العالية التي تحملتها شرائح عريضة وكثيرة في المجتمع المصري . والسبب في ذلك – طبقاً لرؤية هذه الدراسة – لأنها لم تنجح في تطوير الاقتصاد المصري، تطوير نوعي من حيث تنوع الصادرات وقيمتها المضافة، ولم تجذب بالقدر الكافي استثمارات محلية وأجنبية في قطاعات عالية التوظيف وكثيفة العمالة (عطا الله، فبراير ٢٠١٨) .

ومن خلال العرض السابق للدراسات السابقة ذات الصلة بمشكلة الدراسة يمكن استخلاص عدد من القضايا التي تشكل منطلقاً للدراسة الحالية :

– إن الإصلاح الاقتصادي الحقيقي يتم عن طريق تحرير الاقتصاد الوطني من العوائق التي تواجه حركة عناصر الإنتاج والتي تعرقل المنافسة المحلية والأجنبية، ومن خلال خلق الحوافز الحقيقية في الاقتصاد التي تشجع الاستخدام الرشيد للموارد المتاحة للدولة، مع تقوية المؤسسات المسئولة عن السياسات الاقتصادية والتنموية وعن إدارة الاقتصاد الوطني .

– إن بعض الدول النامية التي نفذت برامج الإصلاح الاقتصادي حققت آثار اقتصادية ايجابية محدودة على حساب الجانب الاجتماعي لعملية التنمية، حيث نجد أن بعض هذه الدول حققت معدلات عالية للنمو الاقتصادي، إلا أن هذا النمو لم ينعكس بشكل إيجابي على الفقراء.

– إن التأثيرات السلبية لما يسمى بالإصلاح الاقتصادي على الفقراء والجماعات الضعيفة ليست مجرد نتائج عارضة وإنما هي جزء لا يتجزأ من بنية سياسات الإصلاح والتكيف الهيكلي أي جزء لا يتجزأ من حزمة السياسات التي أوصى بها صندوق النقد الدولي .

– معظم برامج الإصلاح الاقتصادي التي دعمتها المؤسسات المالية الدولية – صندوق النقد الدولي والبنك الدولي – في الدول النامية فشلت دائماً في تحقيق النتائج المرجوة .

– برامج الإصلاح الاقتصادي تعد بمثابة قواعد موحدة "روشتة موحدة " لا تراعي الأوضاع والظروف الاقتصادية والاجتماعية المختلفة للدول النامية .

– إن عملية الإصلاح الاقتصادي إذا أمكن لها أن تبدأ بالأدوات والسياسات الاقتصادية إلا أنها لا تنتهي في الحقل الاقتصادي. فالإصلاح الحقيقي يبدأ بإصلاح الرؤى والأفكار والمبادئ والقيم والسلوك والممارسات، أي ما يشكل " الذهنية " الاجتماعية السائدة .

– على الرغم من تعدد برامج الإصلاح الاقتصادي التي تبنتها الحكومة المصرية إلا أنها لم تنجح في تحقيق نمو شامل ومستدام برغم التكلفة العالية التي تحملتها شرائح عريضة وكثيرة في المجتمع المصري .

خامساً : منهجية البحث :

أ- المنهج المستخدم :

استعانت الدراسة بالأسلوب الوصفي التحليلي – والذي يعد من أكثر مناهج البحث الاجتماعي ملائمة للواقع الاجتماعي وخصائصه – لدراسة وتحليل رؤية عينة من أساتذة وخبراء علوم الاجتماع والاقتصاد والتنمية البشرية حول العوامل والمتغيرات الأساسية للدراسة. وفي إطار استخدام هذا الأسلوب المنهجي تم القيام بمقابلات متعمقة مع الأساتذة والخبراء من أجل جمع أكبر قدر من البيانات عن العوامل والمتغيرات المرتبطة ببرامج الإصلاح الاقتصادي "برنامج الإصلاح الاقتصادي نوفمبر ٢٠١٦" والتنمية في المجتمع المصري .

ب- أدوات الدراسة :

اعتمدت الدراسة في بياناتها على مصدرين أساسيين هما:

١- البيانات الجاهزة : وهى عبارة عن مصادر ثانوية تمثلت في الآتي : نتائج بعض البحوث والدراسات السابقة، وبعض التقارير الدولية والمحلية الخاصة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد كان الغرض من استخدام البيانات الجاهزة هو الخروج بمؤشرات تساعد في التحقق من الفرضيات التي انطلق منها البحث .

٢- دليل المقابلة :

تم تطبيق دليل المقابلة على عينة من أساتذة وخبراء علوم الاجتماع والاقتصاد والتنمية البشرية، لمعرفة رؤيتهم حول قضايا الدراسة في ظل ما يمتلكونه من مهارة وخبرة وكفاءة عالية بموضوع البحث . وقد كان الغرض من تطبيق دليل المقابلة هو المزاوجة بين التحليل الكمي الذي تقدمه البيانات الجاهزة، وبين التحليل الكيفي الذي تقدمه المقابلات مع أفراد العينة. ويأتي ذلك في إطار مبدأ التعدد المنهجي ومحاولة التوصل إلى نتائج ذات مصداقية أعلى، خاصة وأن المنهج الكمي لا يصلح أن يكون منهجاً متكاملاً في فهم الواقع وتفسيره بسبب عدم استيعابه لكل الحقائق الاجتماعية (انظر : امزيان، ١٩٨١، ص ص٧٧-٧٨) .

ج – مجالات الدراسة :

١- المجال المكاني :

تمثل المجال المكاني في هذه الدراسة في مصر بوصفها إطاراً مكانياً بنطاقه الأوسع، وفي نطاقه الأضيق تمثل في اختيار عدد من المحافظات المختلفة التي ينتمي إليها عينة من خبراء علوم الاجتماع والاقتصاد والتنمية البشرية بكليتي الآداب والتجارة بجامعات المنوفية، كفر الشيخ، المنيا، وعين شمس، وهى تمثل محافظات المنوفية، كفر الشيخ، المنيا، القاهرة بما تضمه هذه الجامعات من تنوع فكري وثقافي .

تمثل في اختيار عدد من المحافظات المختلفة التي ينتمي إليها عينة من خبراء علوم الاجتماع والاقتصاد والتنمية البشرية بكليتي الآداب والتجارة بجامعات المنوفية، كفر الشيخ، المنيا، وعين شمس، وهى تمثل محافظات المنوفية، كفر الشيخ، المنيا، القاهرة بما تضمه هذه الجامعات من تنوع فكري وثقافي .

٢- المجال البشري :

تمثل في الجامعات التي تم اختيار العينة منها .

- نوع العينة :

تم اختيار عينة عمدية بالحصة من بعض أساتذة وخبراء علوم الاجتماع والاقتصاد والتنمية البشرية وفقاً لمعيار نوع الخبرة " الدراسة الأكاديمية " أستاذ، أستاذ مساعد، مدرس". وتم اللجوء إلى أسلوب العينة العمدية نظراً لأن الدراسة تحتاج إلى بيانات ومعلومات لا تتوافر إلا لدى المتخصصين " الخبراء ".

- كيفية اختيار العينة :

بلغ إجمالي عدد الأساتذة وخبراء علوم الاجتماع والاقتصاد والتنمية البشرية (٢٧) مفردة، تم اختيارهم من أربع جامعات هي المنوفية، كفر الشيخ، المنيا، عين شمس بواقع (٧) مفردات من كل جامعة – باستثناء جامعة المنوفية (٦) مفردات لاعتذار أحد الخبراء بها لظروف خاصة – حسب " الرغبة في المشاركة في البحث " .

٣- المجال الزمني :

استغرقت الدراسة الميدانية أربعة أشهر متواصلة بدأت من يناير وحتى أبريل ٢٠١٩ .

سادساً : الدراسة التطبيقية :

سنتناول نتائج الدراسة التطبيقية من خلال المحورين التاليين :

١- برنامج الإصلاح الاقتصادي (نوفمبر ٢٠١٦) والتنمية في مصر : قراءة سوسيولوجية تحليلية " نتائج تحليل البيانات الجاهزة ".

٢- نتائج تحليل دليل المقابلة .

المحور الأول: برنامج الإصلاح الاقتصادي (نوفمبر ٢٠١٦) والتنمية في مصر : قراءة سوسيولوجية تحليلية " نتائج تحليل البيانات الجاهزة ":

يهدف هذا الجزء إلى دراسة وتحليل العلاقة بين برامج الإصلاح الاقتصادي والتنمية في المجتمع المصري – من المنظور السوسيولوجي الشامل – وذلك بالتطبيق على برنامج الإصلاح الاقتصادي نوفمبر ٢٠١٦، كنموذج ومحاولة الكشف عن مدى نجاح هذا البرنامج في تحقيق نمو شامل ومستدام للاقتصاد القومي وتنمية حقيقية للمجتمع المصري وذلك من خلال استخدام طريقة تحليل البيانات الجاهزة .

وبداية اتجهت الحكومة المصرية لتنفيذ برنامج للإصلاح الاقتصادي نوفمبر ٢٠١٦ في نهاية حكم المجلس العسكري ومع بداية حكم الرئيس مرسي، وكان الحديث عن مساندة صندوق النقد الدولي لمصر وتقديم قرض في حدود (٣.٥) مليار دولار وتمت معارضة الفكرة وإيقافها . ثم عرضت الفكرة مرة ثانية على مائدة المفاوضات مع بداية حكم السيسي إلا أنها لم تتبلور سوى في منتصف عام ٢٠١٦(المهدي، فبراير ٢٠١٨، ص ٤٥) .

وفي ١١ نوفمبر ٢٠١٦ وقعت الحكومة المصرية وصندوق النقد الدولي اتفاقية لتنفيذ برنامج إصلاح اقتصادي يمتد من عام ٢٠١٦ وحتى عام ٢٠١٩، ويسهم فيه صندوق النقد بقرض للحكومة المصرية بقيمة (١٢) مليار دولاراً (سليمان، فبراير ٢٠١٨، ص ١٦) . بهدف معالجة نقاط الضعف في الاقتصاد المصري وتعزيز النمو الشامل وتكوين فرص عمل (المومني، يناير ٢٠١٨، ص ١) .

وقد أرفق صندوق النقد الدولي أجندة إصلاح بالقرض الذي قدمه بقيمة (١٢) مليار دولار لمدة ثلاث سنوات. وركّزت هذه الأجندة على ثلاثة محاور أساسية : الإصلاحات النقدية والمالية والهيكلية. **فعلى الصعيد**

النقدي: يتعين على الحكومة المصرية أن تنتقل إلى سياسة سعر صرف مرنة (يحدد فيها السوق قيمة سعر الصرف) وأن تحتوي التضخم المالي . وأهم ما يعنيه ذلك تعويم الجنيه المصري. **وعلى الصعيد المالي** : يتعين على الحكومة المصرية أن تخفض الدين العام من خلال تقليص إعانات الوقود وزيادة الإنفاق على المجموعات الضعيفة مثل الشباب والنساء. **وعلى الصعيد الهيكلي**: يتعين على الحكومة المصرية أن تبسط عملية منح التراخيص الصناعية وتوفر التمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم وتلغي قانون تجريم الإعسار وتبسط قوانين الإفلاس أنظر جدول رقم (١). وبعد إصرار " كريستين لاغارد "، مديرة صندوق النقد الدولي، ضمت اتفاقية الصندوق تدابير لدعم النساء والأولاد عبر زيادة التمويل للحضانات ووجبات الطعام في المدارس، بالإضافة إلى سياسات تهدف إلى جعل وسائل النقل العام أكثر أماناً وأسهل للنساء (المومني، يناير ٢٠١٨، ص ٢)

جدول رقم (١)

شروط تقديم قرض من صندوق النقد الدولي لمصر في عام ٢٠١٦ " أجندة الإصلاح الاقتصادي "

البيان	المسائل الاقتصادية	برنامج تسهيل الصندوق الممدد لعام التابع لصندوق النقد الدولي ٢٠١٦	النقاط التي نفذتها مصر
على الصعيد النقدي	– تراجع معدلات العملات الأجنبية وانخفاض احتياطيها – أسعار صرف ثابتة	تحرير سعر الصرف	وضعت مصر نظام سعر صرف تحدده السوق
		الحد من الزيادات في الكتلة المالية	
		احتواء التضخم وتخفيضه إلى نسبة (٤ –٦ %˜) على المدى المتوسط	
على الصعيد المالي	– ارتفاع العجز الحكومي والدين العام – تعزيز برامج الحماية الاجتماعية	تعزيز إيرادات الحكومة	أقر البرلمان الضريبة على القيمة المضافة
		إصلاح إعانات الطاقة : تقليص إعانات الوقود	رفع أسعار الطاقة في نوفمبر ٢٠١٦ويونيو ٢٠١٧
		ضبط إجمالي الأجور في القطاع العام	
		تقديم إعانات للأغذية لتوسيع نشاط برنامج تكافل وكرامة	قلصت الحكومة إعانات الوقود
		زيادة المصاريف الاجتماعية لتصل إلى نسبة واحد في المائة من إجمالي الناتج المحلي	
		تقديم تدريب مهني للشباب	
		تغطية وسائل النقل للأطفال وحليب الرضع الصناعي وأدوية الأطفال المدعومة	أطلقت الحكومة برنامجها لزيادة الإنفاق

		زيادة وجبات الطعام المجانية في المدارس	
على الصعيد الهيكلي	نمو منخفض (٢.٥%) وبطالة عالية (١٢.٧%)	تبسيط قانون منح التراخيص للصناعات	المصادقة على قانون الاستثمار
		تسهيل الحصول على تمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم	
		إصلاح قانون الإفلاس	
		مساعدة النساء على العمل عبر زيادة عدد الحضانات العامة	
		جعل النقل العام أكثر أمانا	

المصدر :

المومني، بسمة (يناير ٢٠١٨) . برنامج صندوق النقد الدولي في مصر : تقييم تحديات الاقتصاد السياسي . مركز بروكنجز . الدوحة . ص ٢ .

ومن ناحية أخرى أكد صندوق النقد الدولي في وثائقه، أن الحكومة المصرية قامت بتبني برنامج إصلاحي شامل بهدف تصحيح الاختلالات المالية، والاختلالات في ميزان المدفوعات، ودفع معدلات النمو الاقتصادي والتشغيل وتوفير الحماية الاجتماعية، وبالتالي استعادة الثقة المحلية والدولية في الاقتصاد المصري، وتحسين مستوى معيشة المواطنين. وأشاد صندوق النقد بالبرنامج الذي أعدته الحكومة المصرية، مؤكداً أن مصر تتحرك في مسار جديد يتسق مع دورها المحوري في العالم العربي وطموحات جيل جديد من المصريين أكثر انفتاحاً على العالم. ويتسق البرنامج الذي تم الاتفاق عليه مع صندوق النقد الدولي بالكامل مع برنامج الحكومة على المدى المتوسط الذي تم عرضه والموافقة عليه من مجلس النواب في مارس ٢٠١٧، كما يتسق مع المستهدفات المالية التي تم إقرارها في الموازنة العامة للدولة (جريدة المصري اليوم، ١٨ يناير ٢٠١٧).

ويدرك صندوق النقد الدولي أن برنامجه الانكماشي " برنامج الإصلاح الاقتصادي " سيترك آثاراً سلبية كثيرة على عملية التنمية – النشاط الاقتصادي – وعلى مستوى معيشة الطبقات الفقيرة ومحدودة الدخل والطبقات التي تتقاضى دخولا ثابتة . لذلك تضمن البرنامج تعزيز برامج الحماية الاجتماعية لتخفيف أثر هذه الجوانب السلبية، خاصة عن طريق توجيه نسبة من الوفر المتحقق نتيجة لخفض دعم الطاقة – يقدرها الصندوق بحوالي (١ %) من إجمالي الناتج المحلي – إلى زيادة الدعم على السلع الغذائية، والدعم النقدي المباشر للمسنين والأسر محدودة الدخل وزيادة الوجبات المدرسية المجانية (نور الدين، ٢٠١٨، ص ٦٥) .

ومما سبق يتضح أن الحكومة المصرية أعلنت في (١١) نوفمبر ٢٠١٦ عن تنفيذ برنامج إصلاح اقتصادي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي يغطي الفترة ٢٠١٦– ٢٠١٩ يهدف إلى تصحيح الاختلالات المالية، والاختلالات في ميزان المدفوعات، ودفع معدلات النمو الاقتصادي والتشغيل وتوفير الحماية الاجتماعية للطبقات الفقيرة ومحدودي الدخل .

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا ما انعكاسات برنامج الاصطلاح الاقتصادي على عملية التنمية، ولاسيما الطبقات الفقيرة والمتوسطة الدخل في المجتمع المصري ؟ وهل هذا البرنامج قادر على تحقيق تنمية حقيقية في المجتمع المصري ؟

وبداية يعد المعيار الرئيس للحكم على نجاح أو فشل أي حزمة من برامج الإصلاح الاقتصادي في تحقيق أهدافها هو النتائج التي يسفر عنها تطبيق تلك البرامج،

وانعكاسها في المؤشرات التنموية المعبرة عن أداء الاقتصاد الذي يطبقها، مثل معدلات النمو والبطالة والتضخم وتوزيع الدخل ومتوسط نصيب الفرد منه، .. الخ (النجار، ٢٠١١، ص ١٢) .

وعلى الرغم من ضرورة مرور فترة كافية للحكم على نجاح أو فشل برنامج الإصلاح الاقتصادي إلا أن مرور ثلاث سنوات على البدء في تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي المصري من الممكن أن يعكس الآثار التنموية الأولية لهذا البرنامج، وذلك من خلال المؤشرات الرئيسة والتي من أهمها معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل التضخم ومعدل البطالة وعجز الموازنة العامة للدولة وحجم الدين العام المحلي والخارجي ومعدلات الفقر .. الخ.

- أثر برنامج الإصلاح الاقتصادي على النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي :

جدول رقم (٢)

معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي في مصر خلال الفترة ٢٠١٥- ٢٠٢٤

السنة	المعدل
٢٠١٥	%٤.٤
٢٠١٦	% ٤.٣
٢٠١٧	%٤.٢
٢٠١٨	%٥.٣
٢٠١٩ *	% ٥.٥
٢٠٢٠ *	%٥.٩
٢٠٢٤ *	%٦

Source :

: International Monetary Fund .(April 2019) . World Economic Outlook, Growth Slowdown, Precarious Recovery . Washington . p.161.

* تقديرات .

تشير بيانات صندوق النقد الدولي " جدول رقم (٢) " إلى أن معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي شهد منذ بدء برنامج الإصلاح الاقتصادي حتى الآن (سبتمبر ٢٠١٩) تحسناً، فقد ارتفع معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي من نحو (٤.٤%) في عام ٢٠١٥ إلى نحو (٥.٣%) في عام ٢٠١٨، ومن المتوقع أن يستمر في الارتفاع ليبلغ نحو (٥.٥%)، (٥.٩%)، (٦%) في أعوام ٢٠١٩، ٢٠٢٠، ٢٠٢٤ طبقاً لتقديرات أولية لصندوق النقد الدولي .

وتكشف هذه البيانات الأثر الايجابي لبرنامج الإصلاح الاقتصادي على معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي، وعلى الرغم من ذلك يظل هذا المعدل من النوع المعتدل وليس من النوع الكبير، وذلك بالمقارنة بمعدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي الذي بلغ في المتوسط نحو (٩.٦ %) خلال الفترة ١٩٧٤ – ١٩٧٩ .

وفي هذا الصدد خلصت دراسة من إعداد " ولاء وجيه دياب " بعنوان فعالية الإنفاق العام في تحقيق أهداف التحول الاقتصادي في مصر (١٩٩١ – ٢٠١١) إلى أن معد النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي يجب أن يصل إلى نحو (٨%) على الأقل،

انطلاقاً من المقارنات مع المعدلات المحققة في الدول التي استطاعت أن تمضي قدماً في مسيرتها التنموية كالصين وماليزيا وكوريا الجنوبية وغيرها، والاحتفاظ بهذا المعدل – في المتوسط – على مدى ٢٥ – ٣٠ عام، وذلك حتى تتحول التنمية العصية إلى تنمية طيعة وتستطيع الدولة تحقيق الأهداف المنشودة من عملية التنمية (دياب، ٢٠١٣، ص ١١٥ – ١١٦) .

– أثر برنامج الإصلاح الاقتصادي على الاستثمار :

جدول رقم (٣)

تطور الاستثمارات المنفذة ونسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي في مصر خلال الفترة ٢٠١٥ / ٢٠١٦ – ٢٠١٧ – ٢٠١٨ " بالمليون جنيه "

البيان	٢٠١٥ / ٢٠١٦	٢٠١٦ / ٢٠١٧	٢٠١٧ / ٢٠١٨
الإجمالي العام	٣٩٢٠٣٨.٩	٥١٤٣٠٩.٠	٧٢١١٢٧.٦
نسبة إجمالي الاستثمارات المحلية إلى الناتج المحلي الإجمالي	%١٥.٣	%١٥	%١٤.٣
نسبة إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الناتج المحلي الإجمالي	%٣.٤	%٢.١	%١.٩

المصدر :

ممدوح، إيمان . (يوليو ٢٠١٩) . برامج الإصلاح الاقتصادي : التكلفة والعائد . رؤى مصرية . العدد ٥٤ . مركز الأهرام للدراسات الاجتماعية والتاريخية . مؤسسة الأهرام . القاهرة . ص ١٠ – ١١ .

تشير الإحصاءات " جدول رقم ٣ " أن إجمالي الاستثمارات المنفذة في مصر ارتفع من نحو (٣٩٢.٠٣) مليار جنيه في عام ٢٠١٥ – ٢٠١٦ إلى نحو (٧٢١.١٢) مليار جنيه في عام ٢٠١٧ – ٢٠١٨، بارتفاع قدره (٣٢٩.٠٩) مليار جنيه خلال هذه الفترة . وعلى الرغم من ارتفاع إجمالي الاستثمارات المنفذة خلال الفترة المذكورة إلا إن نسبة إجمالي الاستثمارات المحلية إلى الناتج المحلي الإجمالي انخفض من نحو (١٥.٣%) في عام ٢٠١٥ – ٢٠١٦ إلى نحو (١٤.٣%) في عام ٢٠١٧ – ٢٠١٨ . وتكرر نفس الأمر فيما يتعلق بنسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الناتج المحلي الإجمالي، فقد انخفضت هي الأخرى من نحو (٣.٤%) في عام ٢٠١٥ – ٢٠١٦ إلى نحو (١.٩ %) في عام ٢٠١٧ – ٢٠١٨ .

وهو ما يعكس عدم فاعلية برنامج الإصلاح الاقتصادي في تشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية الأمر الذي يتطلب ضرورة إعداد إستراتيجية قومية فعالة لتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي تعمل على زيادة حجم الاستثمارات المحلية والأجنبية . بالإضافة إلى أن معدل الاستثمار الحالي يعد من النوع المتوسط الذي لا يرقى إلى المستوى الذي يستطيع إحداث تنمية قادرة على امتصاص البطالة والحد من الفقر .

وفي هذا الصدد تشير " إيمان ممدوح " إلى أن معدل الاستثمار الحالي لا يتعدى (١٧%) من الناتج المحلي . وهذه النسبة لا ترقى بعد إلى مستويات إحداث التنمية المطلوبة لامتصاص البطالة والحد من الفقر، حيث أجمعت كثير من الدراسات العلمية على أنه من أهم المتطلبات لذلك أن يتراوح معدل الاستثمار بين (٢٥%) و (٣٠%) من الناتج المحلي (ممدوح، يوليو ٢٠١٩، ص ١١) .

- أثر برنامج الإصلاح الاقتصادي على الموازنة العامة للدولة :

جدول رقم (٤)

تطور العجز الكلي للموازنة العامة للدولة والدين العام المحلي والخارجي ونسبتهم للناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦- ٢٠١٦/٢٠١٧

البيان	٢٠١٥ - ٢٠١٦	٢٠١٦ - ٢٠١٧
العجز الكلي للموازنة العامة بالمليار جنيه	٣٣٩.٥	٣٧٩.٦
نسبة العجز الكلي للموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي	يونيو٢٠١٦	يونيو٢٠١٧
	%١٢.٥	%١٠.٩
الدين العام المحلي بالمليار جنيه	يونيو٢٠١٦	يونيو٢٠١٧
	٢٢٩١.٩	٣٠٢٥.٠
نسبة الدين العام المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي	يونيو٢٠١٦	يونيو٢٠١٧
	%١٠٢.٣	%١٠٢.٠
الدين العام الخارجي بالمليار دولار	يونيو٢٠١٦	يونيو٢٠١٧
	٢٤.٤	٣٤.٩
نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي	يونيو٢٠١٦	يونيو٢٠١٧
	%٧.٣	%١٤.٨

المصدر :

مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية . (٢٠١٨) . تقرير الاتجاهات الاقتصادية الإستراتيجية٢٠١٧. القاهرة . مؤسسة الأهرام . ص ص ٧٦ – ٨٠ .

تشير الإحصاءات " جدول رقم ٤ " إلى أن العجز الكلي للموازنة العامة للدول ارتفع من نحو (٣٣٩.٥) مليار جنيه في عام ٢٠١٥ – ٢٠١٦ إلى نحو (٣٧٩.٦) مليار جنيه في عام ٢٠١٦ – ٢٠١٧، بزيادة قدرها (٤٠.١) مليار جنيه وبنسبة (١١.٨%) عن العام السابق. وهو ما أدى إلى ارتفاع حجم الدين العام المحلي والخارجي، فقد ارتفع إجمالي الدين العام المحلي من نحو (٢٢٩١.٩) مليار جنيه في عام ٢٠١٦ إلى نحو (٣٠٢٥.٠) مليار جنيه في عام ٢٠١٧ . وفيما يتعلق بنسبة الدين العام المحلي إلى الناتج المحلي فتقريباً لم تشهد أي انخفاض خلال هذه الفترة، فقد بلغت نسبة الدين العام المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي نحو (١٠٢.٣%) في عام ٢٠١٦ وبلغت هذه النسبة (١٠٢.٠%)في عام ٢٠١٧ . أما فيما يتعلق بالدين العام الخارجي فقد ارتفع من نحو (٢٤.٤) مليار جنيه في عام ٢٠١٦ إلى نحو (٣٤.٩) مليار دولار في عام ٢٠١٧ وهو ما أدي ارتفاع نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي من نحو (٧.٣%) في عام ٢٠١٦ إلى نحو (١٤.٨%) أي بما يعادل الضعف .

والبيانات السابقة تعكس فشل برنامج الإصلاح الاقتصادي في الحد من عجز الموازنة العامة للدولة، وهو ما أدى إلى تفاقم حجم الدين العام المحلي والأجنبي .

وفي هذا الصدد يشير " محمد نور الدين " إلى أن العجز الكلي للموازنة العامة بلغ نحو (٣٧٩.٦) مليار جنيه في يونيو ٢٠١٧ بنسبة (١٠.٩%) من الناتج المحلي الإجمالي، بما يعني عدم قدرة برنامج الإصلاح الاقتصادي على تحقيق النسبة المستهدفة

للعجز الكلي للموازنة العامة للدولة والتي كان مقدراً لها ألا تتجاوز (٩.٧%) (نور الدين، ٢٠١٨، ص ٦٧) .

- أثر برنامج الإصلاح الاقتصادي على معدل التضخم :

جدول رقم (٥)

معدل ارتفاع أسعار المستهلكين " مؤشر التضخم " في مصر خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠٢٤

العام	المعدل " النسبة المئوية"
٢٠١٥	%١١
٢٠١٦	%١٠.٢
٢٠١٧	%٢٣.٥
٢٠١٨	% ٢٠.٩
* ٢٠١٩	% ١٤.٥
* ٢٠٢٠	% ١٢.٣
* ٢٠٢٤	% ٦.٩

Source :

: International Monetary Fund .(April 2019) . World Economic Outlook, Growth Slowdown, Precarious Recovery . Washington . p.166.

* تقديرات

تفاقمت معدلات التضخم في ظل برنامج الإصلاح الاقتصادي، حيث تشير بيانات صندوق النقد الدولي المأخوذة من بيانات رسمية مصرية (انظر جدول رقم ٥) إلى أن معدل ارتفاع أسعار المستهلكين " مؤشر معدل التضخم " ارتفع بصورة كبيرة من نحو (١١%) في عام ٢٠١٥ ليبلغ نحو(٢٣.٥%) في عام ٢٠١٧، ثم انخفض إلى نحو (٢٠.٩%) في عام ٢٠١٨. ومن المتوقع أن يستمر منحنى مؤشر التضخم في الانخفاض ليبلغ نحو (١٤.٥%)، (١٢.٣%)، (٦.٩%) في أعوام ٢٠١٩، ٢٠٢٠، ٢٠٢٤ على الترتيب طبقاً لتقديرات أولية لصندوق النقد الدولي .

ومن المنطقي أن يكون للتضخم آثاراً سلبية على جميع فئات المجتمع المصري ولكن تزداد أعبائه على فئات الفقراء ومحدودي الدخل، فارتفاع معدلات التضخم يؤدى إلى التأثير سلبياً على توزيع الدخل، حيث تزيد قيمة ثروات وملكيات أصحاب حقوق الملكية لأن ممتلكاتهم يرتفع سعرها في ظل التضخم، بينما يضر الفقراء وأصحاب الدخول شبه الثابتة من عمال وموظفين وأرباب معاشات، حيث تتحرك دخولهم بشكل لاحق على ارتفاع الأسعار وبمعدلات تقل عن معدلات ارتفاع الأسعار مما يؤدى إلى تدهور دخولهم الحقيقية وتدني الوضع المعيشي للفقراء والطبقة الوسطى، مقابل زيادة ثراء الأثرياء من منتجي وتجار السلع والخدمات وملاك الأصول والأراضي، بما يعمق التفاوت الطبقي والظلم الاجتماعي (النجار، ٢٠١٧، ص ٢٣) .

والبيانات السابقة تعكس الأثر السلبي لبرنامج الإصلاح الاقتصادي على معدلات التضخم، فبدلا من احتواء برنامج الإصلاح لظاهرة التضخم والعمل على الحد من ارتفاع معدلاتها، فإن برنامج الإصلاح الاقتصادي ذاته كان سبباً في ارتفاع معدلات التضخم،

وهو ما يكشف فشل برنامج الإصلاح في احتواء ظاهرة التضخم في الحدود التي يستهدفها البرنامج والتي تتراوح بين (٤ – ٦ %) .

- أثر برنامج الإصلاح الاقتصادي على معدل الفقر :

تؤثر برامج الإصلاح الاقتصادي في الطبقات المختلفة بالمجتمع والفقراء خاصة من خلال ثلاث أبعاد : البعد الأول كمكتسبين للدخل من خلال سياسات العمالة ومستوى الدخل الحقيقي، والبعد الثاني كمستهلكين إذ أن مستوى المعيشة يتأثر نتيجة للتغير في مستويات الأسعار، أما البعد الثالث كمستفيدين من الخدمات العامة التي تقدمها الحكومة من صحة وتعليم وضمان اجتماعي (مركز دراسات وبحوث الدول النامية، ١٩٩٨، ص ١٠١) .

وهذا ما ينطبق تماماً على الحالة المصرية، فقد أثرت برامج الإصلاح الاقتصادي في جميع طبقات المجتمع لاسيما الفقراء . وفي هذا الصدد يشير " زياد بهاء الدين " إلى أن برنامج الإصلاح الاقتصادي تسبب في موجات متتالية من الغلاء لم تكن في الحسبان، ولا استطاع الناس التأقلم معها برغم الإنفاق المتزايد على برامج الحماية الاجتماعية. وأن المسئول عن الغلاء والمشقة اللذين تعرض لهما الشعب المصري– طبقاً لرؤية زياد بهاء الدين – ليس الإصلاح الاقتصادي في حد ذاته، بل عجز السياسات الحكومية عن مواكبة الإصلاح الكلى بسياسات وبرامج تنفيذية تشجع الاستثمار الإنتاجي، وتخلق فرص عمل مستدامة، وتوجه الإنفاق العام نحو ما يفيد الناس، وتضع حدودا لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وتحارب الاحتكار والاستغلال في توزيع السلع وتسعيرها. بمعنى آخر فإن الإصلاح الكلى لمالية الدولة انطلق بوتيرة متسارعة بينما الإصلاح العملي لمناخ الاستثمار وللخدمات العامة لم يلحق به، فكانت النتيجة أن دفعت غالبية الناس فاتورة الإصلاح القاسية ولم تتمتع بثماره (بهاء الدين، ٢٠ / ٥ / ٢٠١٩).

وأدى ذلك إلى تفاقم حدة مشكلة الفقر في المجتمع المصري وفي هذا الجانب تشير إحصاءات نتائج بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك لعام ٢٠١٨/٢٠١٧ أن نسبة الفقر في مصر ارتفعت من نحو (٢٧.٨%) من إجمالي السكان في نهاية ٢٠١٥ لتبلغ (٣٢.٥%) في عام ٢٠١٧ – ٢٠١٨، بزيادة (٤.٧.%) (جريدة اليوم السابع، ٢٩ / ٧ / ٢٠١٩).

ثم تصل نسبة الفقر في مصر إلى نحو (٦٠%) في عام ٢٠١٨ طبقاً لتقرير صادر عن البنك الدولي وأوضح التقرير أن هذه النسبة تمثل الفقراء والأكثر احتياجاً (محمود، يوليو ٢٠١٩، ص ٣٣) .

وفي هذا الصدد يشير " مصطفى العزب " إلى أن برنامج الإصلاح الاقتصادي أدى إلى تردي الأوضاع المعيشية للفقراء ومحدودي الدخل وتآكل الطبقة الوسطى واختفائها إلى حد كبير، ويضيف أنه لم تدفع طبقة ثمناً لإجراءات الإصلاح الاقتصادي التي تتبناها الحكومة المصرية مثلما دفعت الطبقة الوسطى . فهي تتحمل الأثر الأكبر من ذلك التدني والتدهور سواء في الأحوال الاقتصادية أو الاجتماعية، ففي السنوات الأخيرة سقطت الشريحة الأسفل من الطبقة الوسطى إلى الطبقة الفقيرة، وهبطت الشريحة المتوسطة إلى الأسفل، والأعلى إلى المتوسطة . وهو ما أسهم – بجانب عوامل أخرى – في تفشي الظواهر الاجتماعية المعتلة وتدهور الأحوال المعيشية لغالبية أفراد المجتمع المصري من صحة وتعليم ومواصلات وسكن، وتسبب ذلك في زيادة الجرائم وانتشار

الأمراض وزيادة نسبة التسرب من التعليم وظهور عدد كبير من حالات الانتحار والاكتئاب والعزلة الاجتماعية والتفكك الاجتماعي وزيادة معدلات الطلاق وزيادة معدلات الفقر إلى مستويات غير مسبوقة (العزب، أكتوبر ٢٠١٨، ص ٦) .

- أثر برنامج الإصلاح الاقتصادي على التعليم والصحة :

يعد الإنفاق الحكومي على الصحة والتعليم، منخفض جداً بما يؤثر على السياسات الصحية والتعليمية، ومن ثم جودة الخدمات الطبية والتعليمية . فعلى الرغم من أن دستور ٢٠١٤ ألزم الحكومة بإنفاق نحو (١٠%) من الناتج المحلي على قطاعات التعليم والصحة والبحث العلمي، على أن يكون نصيب قطاع الصحة (٣%) من الناتج المحلي، إلا أن الحكومة بسبب برنامج الإصلاح الاقتصادي – خطة التقشف الحكومية – لم تلتزم الحكومة بتخصيص الحد الأدنى اللازم دستورياً للإنفاق الحكومي على الصحة وعلى التعليم . وفي هذا الصدد تكشف الإحصاءات أن الإنفاق الحكومي على قطاع الصحة– على سبيل المثال – شهد تراجعاً حيث بلغت نسبة الإنفاق على قطاع الصحة (١.٣٤%) من الناتج المحلي الجمالي في موازنة عام ٢٠١٧ / ٢٠١٨ مقابل (١.٤٣%) في موازنة عام ٢٠١٦ – ٢٠١٧ (عاشور، مايو ٢٠١٨، ص ٣٤) .

ومما سبق يتضح أن الحكومة المصرية اتجهت الحكومة نحو صندوق النقد الدولي من أجل دعم الاقتصاد المصري ببرنامج إصلاحي – وهو ما تم الإعلان عنه في ١١ نوفمبر ٢٠١٦، يغطي الفترة ٢٠١٦– ٢٠١٩ – يهدف إلى تصحيح الاختلالات المالية، والاختلالات في ميزان المدفوعات، ودفع معدلات النمو الاقتصادي والتشغيل وتوفير الحماية الاجتماعية للطبقات الفقيرة ومحدودي الدخل .

وبعد مرور ثلاثة أعوام على تبني الحكومة المصرية برنامج الإصلاح الاقتصادي تكشف المؤشرات التنموية الأساسية أن هذا البرنامج نجح فقط في تحقيق معدل نمو معتدل بلغ نحو (٥.٣%)، أما المؤشرات الأخرى فتعتبر خير دليل على فشل برنامج الإصلاح الاقتصادي، وهو ما أسهم – بجانب عوامل أخرى – إلى تفشي الظواهر الاجتماعية المعتلة وتدهور الأحوال المعيشية لغالبية أفراد المجتمع المصري من صحة وتعليم ومواصلات وسكن، وتسبب ذلك في زيادة الجرائم وانتشار الأمراض وزيادة نسبة التسرب من التعليم وظهور عدد كبير من حالات الانتحار والاكتئاب والعزلة الاجتماعية والتفكك الاجتماعي وزيادة معدلات الطلاق وارتفاع معدلات الفقر إلى مستويات غير مسبوقة .

وبناءً على ما سبق يمكن القول إن برنامج الإصلاح الاقتصادي (نوفمبر ٢٠١٦) ليس برنامجاً لإصلاح شامل لواقع التنمية في المجتمع المصري، ولكنه برنامج إصلاح نقدي ومالي بالأساس . لذا فالعنصران الأساسيان في هذا البرنامج هما ترك سعر العملة الوطنية لكي تحدده قوى السوق، وخفض العجز في ميزانية الدولة. أما الجوانب الاجتماعية فهي بعيدة عن مجال اهتمام البرنامج، ولا يقيم لها أي اعتبار .

المحور الثاني : نتائج تحليل دليل المقابلة :

١- الخصائص العامة للعينة :

- الخصائص النوعية :

بلغ عدد الذكور في إجمالي العينة (١٥) مفردة بنسبة (٥٥.٥٦%)، في حين بلغ عدد الإناث (١٢) مفردة بنسبة (٤٤.٤٤%) .

- الخصائص العمرية :

بلغ المتوسط الحسابي للسن في العينة (٤٩.٠٤) عاماً .

- الدرجة العلمية :

بلغ عدد الأفراد الحاصلين على درجة أستاذ في عينة الدراسة (١٤) مفردة بنسبة (٥١.٨٥%)، في حين بلغ عدد الأفراد الحاصلين على درجة أستاذ مساعد (٩) مفردة بنسبة (٣٣.٣٣%)، بينما بلغ عدد الأفراد الحاصلين على درجة مدرس (٤) مفردة بنسبة (١٤.٨٢%).

وهذا يعكس تمثيل الدرجات الوظيفية المختلفة بالعينة بما تحمله من خبرات وآراء متنوعة.

٢- برامج الإصلاح الاقتصادي والتنمية :

- رؤية أفراد العينة لمفهوم برنامج الإصلاح الاقتصادي :

رأي أفراد العينة أن مفهوم برنامج الإصلاح الاقتصادي يشير بصفة عامة إلى معاني متعددة من أهمها :

- مفهوم ذاع صيته وبدأ في الانتشار في مصر مع حقبة الثمانينيات بعد تولي حسني مبارك الحكم وهو عبارة عن حزمة من البرامج الاقتصادية التي من المفترض أن تعمل على إصلاح الخلل في الاقتصاد القومي، وللأسف تلك البرامج لم تنبع من الحال الاقتصادي الاجتماعي المصري، بل هي حزمة برامج تبنتها الحكومة المصرية تنفيذاً لأجندة وتوصيات كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ولم تفضي إلى أي نوع من الإصلاح بل على العكس زادت من مشكلات الاقتصاد الحقيقية، مثل برنامج الخصخصة وبيع القطاع العام الذي يعد من أهم وأشهر تلك البرامج.
- يشير إلى تطبيق روشتة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي .
- مجموعة من التعديلات الهيكلية والجذرية في النظام الاقتصادي للدولة وذلك من خلال تبني سياسات تنموية معينة تستهدف معالجة مشكلات الاقتصاد القومي .
- أي مجموعة من السياسات والخطط اللازمة للنهوض بالواقع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.
- مجموعة من السياسات والإجراءات الهادفة إلى علاج الخلل في النظام الاقتصادي ورفع معدلات الطاقة الإنتاجية ودرجة مرونة الاقتصاد بهدف إتاحة الفرصة له لإدماجه في الاقتصاد العالمي .
- حزمة من السياسات التنموية التي تنتهجها الدولة من أجل عمليات إعادة الهيكلة الاقتصادية والسعي نحو تحريك دفة الاقتصاد إلى مسار التقدم والرفاهية .
- تصحيح أسس الاقتصاد الكلي وإعادة رسم الأولويات لكي يتم توفير الظروف الملائمة لتحقيق النمو الاقتصادي القابل للاستمرار وتحسين مستويات المعيشة في بيئة كلية يتم فيها السيطرة على ضغوط التضخم من خلال إتباع سياسات مالية ونقدية تهدف إلى سيادة نظام السوق وتحسين وضع ميزان المدفوعات .
- حزمة من الإجراءات الاقتصادية اللازمة للوصول إلى مستوى مرتفع من الكفاءة والتنافسية من خلال تحقيق علاقة متوازنة بين الموارد المتاحة للمجتمع ومتطلباته، وبما يؤدى إلى تصحيح الاختلالات الأساسية في الاقتصاد واستعادة التوازن الاقتصادي العام .

وعلى الرغم من تعدد المعاني والتعريفات التي قدمها أفراد العينة لمفهوم برنامج الإصلاح الاقتصادي، إلا أن ثمة قاسم مشترك بينها وهو أن برنامج الإصلاح الاقتصادي يتضمن مجموعة من التعديلات الهيكلية والجذرية في النظام الاقتصادي في الدولة من

خلال تبني سياسات تنموية تستهدف معالجة مشكلات الاقتصاد القومي وتحقيق نمو اقتصادي قابل للاستمرار وتحسين مستويات المعيشة للغالبية العظمى من أفراد المجتمع والسعي نحو تحريك دفة الاقتصاد القومي إلى مسار التقدم والرفاهية . وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة إبراهيم شحاتة (١٩٩٣)، دراسة غسان محمود إبراهيم (٢٠٠٨)، دراسة زوين إيمان (٢٠١١).

– رؤية أفراد العينة لمفهوم التنمية الحقيقية :

رأى أفراد العينة أن مفهوم التنمية الحقيقية يشير بصفة عامة إلى معاني متعددة أهمها :

– تلك العملية التي تنطلق في عملها من الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي تميز الدولة، وتعتمد على المقدرات الذاتية المتاحة ولا تتبنى مطلقاً أي برامج أو أجندات خارجية سواء أجندات تمليها المؤسسات الدولية مثل البنك الدولي أو صندوق النقد الدولي أو دول بعينها مثل الولايات المتحدة، والتي تركز على الإنسان قبل كل شيء فتنطلق من البرامج التعليمية والصحية التي تضمن وجود مواطن متعلم وواعي وسليم من الناحية الجسدية ومن ثم قادراً على العمل والمشاركة في البناء بشكل حقيقي، والتي تعمل لصالح الدولة والمجتمع وليس لصالح مجموعة من الأشخاص من أصحاب المصالح الرأسمالية والسياسية .

– تلك التي تتضمن الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية الثقافية والمتعلقة بشكل رئيس بمواجهة الفقر والبطالة وتحسين الخدمات الاجتماعية والإصلاح السياسي .

– عملية متعددة المراحل تبدأ بتشخيص مشكلات المجتمع ثم تحديد أولويات العمل ووضع خطة مرحلية للتنفيذ تقوم على عاملين أساسيين هما الدولة وأعضاء المجتمع معاً كشرط أساسي لضمان نجاح عمليات التنمية مع ضمان استمراريتها، ووضع برامج لتقييمها ومراجعتها وتعديلها عند الحاجة .

– تحسين الظروف الاقتصادية والسياسية والمعيشية ومستوى دخل الأفراد في المجتمع .

– مجموعة من البرامج والآليات التي تستهدف على المستوى السياسي الخروج من عباءة التبعية، وعلى المستوى الاقتصادي السعي نحو استقلال اقتصاد الدولة، وعلى المستوى الاجتماعي تحسين الأحوال المعيشية للغالبية العظمى من أفراد المجتمع .

– عملية تستهدف الانتقال بالمجتمع إلى آفاق من التطور والازدهار، يكون للدولة فيها دوراً أساسياً وقائداً من خلال خط أو نسق فكري محدد مع الأخذ في الاعتبار مقتضيات التوازن ين العام والخاص والرقابة والتوجيه المحكم لكل منهما، وذلك في بيئة تتسم بالحرية والديمقراطية.

– التوظيف الأمثل لكل موارد المجتمع البشرية والمادية في دفع عجلات التقدم للمجتمع في مختلف مساراته .

– الانتقال من وضع معين إلى وضع أفضل منه بحيث يشمل جميع القطاعات في المجتمع من تعليم، صحة، حياة كريمة .. الخ .

– عملية تغيير مقصودة للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية تستهدف الارتقاء بالمجتمع وبمستوى معيشة المواطنين .

– رفع مستوى معيشة أبناء المجتمع من خلال إحداث تغييرات هيكلية في النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

وعلى الرغم من تعدد المعاني والتعريفات التي قدمها أفراد العينة لمفهوم التنمية الحقيقية، إلا أن ثمة قاسم مشترك بينها وهو أن التنمية الحقيقية هي مجموعة من

السياسات والبرامج التي تنطلق في عملها من الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي تميز الدولة، والتي تعتمد على المقدرات الذاتية المتاحة، ولا تتبنى أي برامج وأجندات خارجية، وتركز على الإنسان قبل كل شيء وتعمل لصالح جميع شرائح المجتمع وليس لصالح فئة محدودة من أصحاب المصالح الرأسمالية والسياسية، وتسعى بشكل رئيس لمواجهة الفقر والبطالة ومحاربة الفساد وتحسين الخدمات الاجتماعية والارتقاء بمستويات معيشة غالبية السكان، وتوفير الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للغالبية العظمي من أفراد المجتمع .

– رؤية أفراد العينة للأسباب الحقيقية لتطبيق الدول النامية لبرامج الإصلاح الاقتصادي:

رأى أفراد العينة إن ما طبقته الدول النامية من برامج الإصلاح الاقتصادي ليست برامج للإصلاح، لأنها دمرت اقتصاديات تلك البلدان وعمقت من مشاكلها، وأن الأسباب الحقيقية لاتجاه الدول النامية نحو تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي تتمثل فيما يلي :

– إن الدول النامية أملي عليها وأجبرت على تطبيق حزمة من البرامج التي ترفع راية الإصلاح، ولكنها على العكس من ذلك، هي برامج اقتصادية تعمل لصالح الدول الرأسمالية في مرحلة العولمة الاقتصادية " الفاجرة"، فتلك العولمة حولت النظام الرأسمالي من نظام رأسمالي قديم يهدف فقط إلى تحقيق أقصى ربح إلى نظام رأسمالي ما بعد كولنيالي يهدف إلى تدمير كافة البلدان النامية والقضاء على أي أمل لها في النهوض واللحاق بركب التقدم . فالبلدان النامية أجبرت على تطبيق تلك البرامج من قبل الكيانات الاقتصادية الكبرى التي تتحكم فيها العولمة الأمريكية والبلدان الصناعية المتقدمة التي لا يهمها أي شيء على وجه الإطلاق إلا حماية مصالحها ولو على حساب الشعوب الفقيرة النامية .

– تفاقم حجم الديون وأعبائها المتزايدة – فوائد وأقساط الديون – ومحاولة تفادى الآثار الاقتصادية المترتبة عليها .

– تفاقم المشكلات الاقتصادية في الدول النامية والتي من أهمها عجز الموازنة العامة وارتفاع العجز في ميزان المدفوعات وتفاقم حدة ظواهر التضخم والبطالة والفقر .

– المعاناة من الثورات والتقلبات السياسية .

– ضغوط من قبل الدول المتقدمة كنوع من السيطرة والتبعية ونهب ثروات وموارد الدول النامية.

– القروض الخارجية وتطبيق شروط " روشتة " صندوق النقد الدولي والبنك الدولي التي من أهمها رفع الدعم الحكومي عن السلع الغذائية والصحة والتعليم واللجوء لبيع شركات القطاع العام " الخصخصة .

– رغبة الدول النامية للخروج من أزماتها الاقتصادية المتفاقمة .

– التصدي للسلبيات أو الإخفاقات التي نجمت من تبني سياسة اقتصادية خاطئة .

– محاكاة بعض الدول الأخرى .

إن الآراء السابقة لأفراد العينة تكشف أن ثمة مجموعة من الأسباب الحقيقية التي دفعت الدول النامية لتطيق برامج الإصلاح الاقتصادي ويلاحظ على هذه الأسباب أنها تنقسم إلى مجموعتين من الأسباب وهي أسباب داخلية وأخرى خارجية . فعلى صعيد الأسباب الداخلية تمثلت أهمها في معاناة بعض الدول النامية من أزمات اقتصادية طاحنة

من أهمها تفاقم العجز في الموازنة العامة للدول وخلل ميزان المدفوعات وتفاقم معدلات التضخم والبطالة والفقر .. الخ، أما على صعيد الأسباب الخارجية فتمثلت أهمها في الضغوط من قبل المؤسسات المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والدول الرأسمالية المتقدمة . وعلى الرغم من ذلك يمكن القول إن الأسباب الخارجية تعتبر العوامل الأكثر تأثيراً في اتجاه الدول النامية نحو تبني برامج الإصلاح الاقتصادي، وذلك لأن المؤسسات المالية الدولية – صندوق النقد الدولي والبنك الدولي – تشترط على الدول النامية تطبيق هذه البرامج مقابل الحصول على القروض الخارجية وفي ذات الوقت تربط فيه الدول الرأسمالية المتقدمة بين تقديم المساعدات المالية للدول النامية وتبنيها لبرامج الإصلاح الاقتصادي، تلك البرامج التي ترفع راية الإصلاح، ولكنها على العكس من ذلك، هي برامج اقتصادية تعمل لصالح الدول الرأسمالية في الأساس . وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة Nirupam Bajpai(1995)، عمر عبد الله كامل (١٩٩٧) .

– رؤية أفراد العينة لطبيعة دور المؤسسات الاقتصادية الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في دفع الدول النامية لتطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي :

رأى أفراد العينة أن طبيعة دور المؤسسات الاقتصادية الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في دفع الدول النامية لتطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي يتمثل فيما يلي :

– هذه المؤسسات في الحقيقة حادت عن الأهداف التي أنشأت من أجلها، فالهدف المعلن من تأسيس صندوق النقد الدولي والبنك الدولي هو مساعدة الدول التي تواجه أزمة اقتصادية على تجاوز تلك الأزمة الاقتصادية، ولكن تلك المؤسسات في الحقيقة ما هى إلا أدوات للنظام الرأسمالي في مرحلة ما بعد الاستعمار السياسي لفرض سطوة النظام الرأسمالي على العالم أجمع، وخاصة البلدان النامية .

– الإحصاءات توضح أن غالبية رؤوس أموال البنك الدولي والبنك الدولي هى أموال لأنظمة رأسمالية وبلدان صناعية غربية، والواقع يقول أن كافة البلدان – تقريباً – التي طبقت برامج وإرشادات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لم تحقق سوى الخسائر المتتالية والفادحة . فالشروط التي تفرضها تلك المؤسسات " البنك والصندوق " للمساعدة في الحصول على القروض المالية، شروط مجحفة " وقذرة " تدفع البلدان النامية إلى مزيد من الفقر والتدهور في اقتصاداتها بكافة جوانبها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، والأمر لا يتعلق فقط بالأثر الاقتصادي، ولكن ما تفرضه تلك المؤسسات على البلدان النامية يدمرها من الداخل وفي كافة المكونات .

– الربط بين تقديم القروض المالية للدول النامية وتبني روشتة الإصلاح الاقتصادي .

– فتح أسواق الدول النامية – بكل الآليات – لنهب ثرواتها ومواردها.

– الربط بين جدولة ديون الدول النامية وتبني روشتة الإصلاح الاقتصادي .

– سعي هذه المؤسسات إلى إعادة تشكيل العالم – لاسيما الدول التي كانت في السابق اشتراكية – وفق نموذج بعينه وهو النموذج الأمريكي بالأساس .

– هذه المؤسسات تلزم الدول النامية بتطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي وتساعدها في تطبيقها .

– تقدم التمويل اللازم لإجراء برامج الإصلاح الاقتصادي .

– تقدم تسهيلات لدول العالم النامي للحث على تبنى هذه الدول برامج الإصلاح الاقتصادي.

- هذه المؤسسات تسعى إلى فرض الهيمنة والسيطرة على الدول النامية من أجل زيادة التبعية والخضوع، وليس كما تدعيه هذه المؤسسات من محاولة مساعدة تلك البلدان على تحقيق التنمية الاقتصادية .
- محاولة استنزاف ثروات البلدان النامية من خلال إغراقها في الديون طويلة المدى وأعبائها الجسيمة، والتي لا تستطيع تلك البلدان الفكاك من الفخ الاقتصادي الرامي إلى فرض مزيد من التبعية والخضوع لتلك المؤسسات وما ورائها .
- هذه المؤسسات الدولية ضررها أكثر من نفعها لأنها تتدخل لإقراض الدول المتعثرة ومعها أجندات خفية لتنفيذها، هذه الأجندات هدفها الظاهر المساعدة في حين هدفها الخفي تدمير الدول.

إن الآراء السابقة لأفراد العينة حول طبيعة دور المؤسسات الاقتصادية الدولية مثل صندوق النقد الدولي في دفع الدول النامية لتطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي تكشف أنها تعد الفاعل الرئيس في اتجاه الدول النامية نحو تبنى هذه البرامج وذلك من خلال الربط بين تقديم القروض والتسهيلات المالية وجدولة الديون الخارجية وتبني الدولة النامية لروشتة الإصلاح الاقتصادي " برامج الإصلاح الاقتصادي " . وعلى الرغم من إن الهدف المعلن من تطبيق روشتة الإصلاح هو مساعدة الدول النامية في علاج أزماتها الاقتصادية إلا إن الهدف الحقيقي هو السيطرة على هذه الدول من خلال فتح اقتصاداتها وأسواقها المحلية أمام الاستثمارات الأجنبية لاستنزاف ثرواتها ومواردها. أي أن الهدف الحقيقي هو تسهيل مهمة الدول الرأسمالية في فرض مزيد من السيطرة على الدول النامية حتى تظل هذه الدول خاضعة وتابعة للدول المتقدمة وأن تضمن تبعيتها الأبدية لها . وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسات Nirupam Bajpai (1995)، عمر عبد الله كامل (١٩٩٧)، Nirupam Bajpai (1995)، عمر عبد الله كامل (١٩٩٧)، ابتسام على حسين العزاوي (٢٠٠٩) و Ferdinand Bakoup (2013) .

وتتفق هذه الآراء مع التوجه النظري الذي انطلقت منه الدراسة الحالية (نظرية النسق الرأسمالي العالمي) حيث تمارس الدول الرأسمالية الغربية الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية الضغوط على الدول النامية من خلال المؤسسات الاقتصادية الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي " بفرض برامج إصلاح ليبرالية واحدة على الدول النامية بصورة لا تراعي الفوارق بين الدول في مستويات التطور الاقتصادي وفي الظروف التي تمر بها، وذلك كشرط أساسي لتقديم القروض والمساعدات المالية للدول النامية، وذلك بهدف استمرار تبعية الدول النامية للدول الرأسمالية المتقدمة .

- رؤية أفراد العينة حول ما إذا كانت برامج الإصلاح الاقتصادي التي تنفذها الدول النامية بالتعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي قادرة على تحقيق تنمية حقيقية:

رأى أفراد العينة بالإجماع بنسبة (١٠٠%) أن برامج الإصلاح الاقتصادي التي تنفذها الدول النامية بالتعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لن تحقق تنمية حقيقية في هذه الدول، وأنه لم يحدث أن نجحت أي دولة نامية طبقت برامج الإصلاح الاقتصادي المزعومة من قبل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في تحقيق تنمية حقيقية، وذلك للأسباب التالية :

– تلك البرامج تهدف بالأساس إلى ضرب الاقتصادات الوطنية وليس العمل على إصلاح مشاكلها، فمجموعة برامج الإصلاح الاقتصادي المزعومة تدور في الغالب بين قطبي معادلة لا ثالث لهما، وهما قطب تصفية القطاع العام – بيع شركات القطاع العام للقطاع الخاص المعروفة بمسمى الخصخصة –، والقطب الثاني هو سحب يد الدولة من برامج الدعم والتوظيف والحماية التي كانت تقدمها لمواطنيها طوال عقود طويلة ماضية . وكلا القطبين ينجم عنهما دمار، إذ أن عملية بيع القطاع العام والخصخصة لم يسفر عنها أي نوع من الاستثمار لناتج عمليات البيع، بل ذهبت أموال تصفية القطاع العام إلى جيوب السماسرة من رجال الأعمال وبعض المسئولين، وضاع الباقي في خدمة الديون السابقة، هذا من جهة ومن جهة ثانية، فإن انسحاب الدولة التدريجي من قطاع التوظيف والخدمات نجم عنه مزيد من الإفقار للمواطن، ومن ثم مزيد من الجهل والأمية والفقر والمرض، وكل ذلك لا يخدم التنمية الحقيقية وأهدافها التي تتطلب مواطن متعلم وواعي ويملك صحة جيدة تؤهله للعمل.

– عدم مراعاته الأبعاد الاجتماعية لعملية التنمية بصورة فاعلة لأنها تركز بالأساس على الجوانب النقدية والمالية .

– هي تخدم بالأساس الدول الرأسمالية الكبرى وليس الدول النامية، فالدول المتقدمة تسعى من خلال هذه البرامج لنهب ثروات وموارد الدول النامية وإحكام السيطرة عليها .

– يترتب على برامج الإصلاح الاقتصادي تفاقم حدة ظاهرة الفقر وتآكل الطبقة الوسطى في الدول النامية .

– هذه البرامج بمثابة روشتة موحدة لا تراعي اختلاف الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية .

– برامج الإصلاح الاقتصادي المزعومة ليست منظومة تنموية حقيقية ودائمة وتعمل لصالح فئة صغيرة تضم رجال الأعمال والمسئولين السياسيين على حساب الغالبية العظمى من السكان.

– ساهم الكثير من برامج الإصلاح الاقتصادي في تفاقم ظاهرة الفساد ولاسيما الفساد المالي المرتبط بعمليات بيع شركات القطاع العام، والتي وصلت في بعض الحالات لبيع بعض هذه الشركات بأقل من قيمتها الحقيقية – تعتبر مصر نموذج واضح على ذلك – .

– الدول النامية لا تمتلك حق تقرير المصير في وضع سياسات تنموية تفضي إلى إحداث تنمية حقيقية، فصندوق النقد الدولي والبنك الدولي يملي عليها سياسات تنموية تفضي إلى حدوث تنمية مشوهة .

وتكشف الآراء السابقة لأفراد العينة عن السمعة السيئة لبرامج الإصلاح الاقتصادي، لكونها غير قادرة على تحقيق تنمية حقيقية في الدول النامية، وذلك بسبب مجموعة من العوامل من أهمها أن برامج الإصلاح الاقتصادي تركز بالأساس على الجوانب النقدية والمالية ولا تهتم الاهتمام الكافي بالأبعاد الاجتماعية لعملية التنمية، وهو ما يفضي إلى وجود تنمية مشوهة المستفيد الأساسي منها فئة صغيرة تضم المسئولين السياسيين ورجال الأعمال، وهو ما يؤدى إلى تدهور أحوال الغالبية العظمى من السكان وتفاقم حدة ظاهرة الفقر وتأكل الطبقة الوسطي .. الخ . وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسات Nirupam Bajpai (1995)، عمر عبد الله كامل (١٩٩٧)، شنافي ليندة (٢٠١٠)، على عبد الله (٢٠٠٣)، Mwangi S. Kimenyi (2006)، ابتسام على حسين العزاوي (٢٠٠٩)، راضية أسمهان خزاز (٢٠١١ / ٢٠١٢) .

٣- برامج الإصلاح الاقتصادي والتنمية في ظل نظام مبارك :

- رؤية أفراد العينة لأسباب تعدد برامج الإصلاح الاقتصادي التي نفذتها حكومات نظام مبارك:

رأى أفراد العينة أن تعدد برامج الإصلاح الاقتصادي التي نفذتها حكومات نظام مبارك كان بسبب :

- عدم وجود رؤية أو خطة وطنية للإصلاح الاقتصادي الحقيقي، فنظام مبارك كان يعتمد على عدد من رجال الدولة الفاسدين الذين استغلوا برامج الإصلاح أسوأ استغلال، فكثير من رجال مبارك كانوا سماسرة لبيع شركات القطاع العام لمستثمرين غالبيتهم من الأجانب، وتم بيع الكثير من الشركات بأقل من قيمتها الحقيقية بملايين الجنيهات .
- إن فترة تسعينات القرن العشرين على وجه التحديد من نظام مبارك كانت الفترة التي شهدت تشكيل ما يسمى النظام الاقتصادي العالمي الجديد، وهو النظام الذي تمثل العولمة الاقتصادية الوجه البارز والحقيقي فيه، ومن ثم كان الهدف من العولمة الاقتصادية المعبرة عن النظام الرأسمالي الجديد هو ضرب ما تبقى من الاقتصادات الوطنية في البلدان النامية لفتح الطريق لتسيد العولمة الاقتصادية الرأسمالية بشكل ناجز ونهائي، ومن ثم كان من الطبيعي أن تقوم المؤسسات الدولية وخاصة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بالضغط على البلدان النامية ومنها مصر لتطبيق أكبر حزمة من هذه البرامج، وكانت البداية بالحديث عن التثبيت الهيكلي ثم التكيف الهيكلي ثم الإصلاح ثم الخصخصة، كل هذه الصور من البرامج ما هي إلا حلقات في مسلسل استنزاف الاقتصاد المصري والاقتصادات النامية لصالح النظام الرأسمالي الجديد والمعولم.
- مراحل من برامج الإصلاح الاقتصادي –روشتة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي – والتي من أهمها مرحلة الإجراءات المالية والنقدية " مرحلة التثبيت الاقتصادي "، ثم مرحلة التكيف الهيكلي، ثم مرحلة بيع شركات القطاع العام " الخصخصة " .
- تخبط الحكومات وغياب الرؤية الكاملة والشاملة لبرامج الإصلاح الاقتصادي والسياسات التنموية التي تتناسب مع الواقع المصري .
- لتعدد القروض الخارجية من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، فللحصول على القروض المالية من هذه المؤسسات يجب تنفيذ روشتة الإصلاح الاقتصادي والتي تعددت مسمياتها ما بين التثبيت الهيكلي والتكيف الهيكلي والخصخصة .

وتوضح الآراء السابقة لأفراد العينة أن ثمة أسباب متعددة لتعدد برامج الإصلاح الاقتصادي التي نفذتها حكومات نظام مبارك يأتي في مقدمتها عدم وجود رؤية أو خطة وطنية للإصلاح الاقتصادي الحقيقي، فنظام مبارك كان يعتمد على عدد من رجال الدولة الفاسدين الذين استغلوا برامج الإصلاح أسوأ استغلال، فكثير من رجال مبارك كانوا سماسرة لبيع شركات القطاع العام لمستثمرين غالبيتهم من الأجانب، وتم بيع الكثير من الشركات بأقل من قيمتها الحقيقية بملايين الجنيهات، وانعكس ذلك على السياسات التنموية التي تم تنفيذها في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي الوهمية التي لم تفضي إلى تنمية حقيقية، وأدت إلي تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للغالبية العظمى من أفراد المجتمع المصري فضلاً عن تفاقم حدة الأزمات الاقتصادية والتنموية ومن أهمها تفاقم معدلات التضخم والفقر والبطالة .. الخ . وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة سامر عطا الله (٢٠١٨) .

– رؤية أفراد العينة لدوافع تطبيق حكومات نظام مبارك لبرامج الإصلاح الاقتصادي :

رأى أفراد العينة أن هناك دوافع مختلفة دفعت حكومات نظام مبارك لتطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي تتمثل فيما يلي :

– خضوع نظام مبارك ورغبته الكبيرة في إرضاء الولايات المتحدة، وبالتالي الخضوع لتعليمات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، فقد كان مبارك حريص جداً على بقاء نظامه وخاصة في الفترة التي تلت تطبيق الخصخصة، وتمثل ذلك في سعيه في العمل على التمهيد لتوريث ابنه في الحكم، ومن ثم جاء الحرص على إرضاء النظام الأمريكي المرتبط دائماً بالمصالح الرأسمالية في المنطقة، لأن رضاء أمريكا يعنى الرضاء والسماح لنظام مبارك بإتمام صفة التوريث التي تم التمهيد لها بداية من نهاية تسعينات القرن الماضي وبداية الألفية الجديدة .

– كثير من رجال نظام مبارك لعبوا دور السماسرة في بيع القطاع العام، فالبيع كان نقطة الارتكاز الأساسية في تلك البرامج، حيث حصل رجال مبارك على عمولات بالملايين من خلال عمليات بيع شركات القطاع العام، بل إن أبناء مبارك أنفسهم وخاصة " جمال " قاموا بشراء بعض الشركات بمبالغ زهيدة مقارنة بالقيمة الحقيقية لها، وخير مثال على ذلك بيع " شركة حديد إسكندرية " " لـــ أحمد عز " والجميع يعلم أن " أحمد عز " ما كان إلا رجل " جمال مبارك " في السوق، وخلفيته الأسرية والاقتصادية لم تكن تؤهل " أحمد عز " شراء مسكن في شبرا الخيمة، ومن ثم فإن كافة الشركات التي قام " أحمد عز " بشرائها كانت لصالح جمال مبارك في الحقيقة.

– الأزمات الاقتصادية والتنموية التي واجهت الاقتصاد المصري في ظل نظام مبارك ومن أهمها مشكلة العجز المزمن في الموازنة العامة للدولة وعجز ميزان المدفوعات وتفاقم معدلات التضخم والبطالة .. الخ .

– التبعية السياسية والاقتصادية لنظام مبارك للدول الغربية ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية.

– الضغوط من قبل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لتنفيذ روشتة الإصلاح الاقتصادي للحصول على قروض وتسهيلات مالية وجدولة الديون الخارجية .

وتعكس الآراء السابقة لأفراد العينة لدوافع تطبيق حكومات مبارك لبرامج الإصلاح الاقتصادي وجود دوافع وعوامل متعددة يمكن تقسيمها إلى مجموعتين وهما مجموعة العوامل الداخلية ومجموعة العوامل الخارجية . ففيما يتعلق بمجموعة العوامل الداخلية فيتمثل أهمها في الأزمات الاقتصادية والتنموية التي واجهت الاقتصاد المصري في ظل نظام مبارك وخاصة في المنتصف الثاني من عقد الثمانينات من القرن العشرين .كما تضم مجموعة العوامل الداخلية التبعية السياسية والاقتصادية للقوى الرأسمالية الكبرى وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية . أما مجموعة العوامل الخارجية فتتمثل في الضغوط الدولية من جانب المؤسسات المالية الدولية – صندوق النقد الدولي والبنك الدولي – لتنفيذ روشتة الإصلاح الاقتصادي مقابل الحصول على القروض والتسهيلات المالية، كما يدخل في إطار مجموعة العوامل الخارجية الضغوط التي مارستها الدول المانحة للمساعدات – لاسيما الولايات المتحدة – لتنفيذ روشتة الإصلاح الاقتصادي التي تروج لها مؤسسات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي . وبناءً على ذلك يمكن القول إن مجموعة العوامل الخارجية تمثل العوامل الأكثر تأثيراً في اتجاه حكومات نظام مبارك لتبنى برامج متعددة للإصلاح الاقتصادي .

ويمكن تفسير ذلك في ضوء نظرية النسق الرأسمالي العالمي، حيث نجد الدول الرأسمالية الكبرى تمارس ضغوطاً على الدول النامية تستهدف من خلالها استمرار تبعية الدول النامية لها، حيث تقوم القوى الرأسمالية الغربية الكبرى من خلال المؤسسات المالية الدولية "صندوق النقد الدولي والبنك الدولي " بفرض برامج إصلاح ليبرالية واحدة على الدول النامية بصورة لا تراعي الفوارق بين الدول في مستويات التطور الاقتصادي وفي الظروف التي تمر بها، وذلك كشرط أساسي لتقديم القروض والمساعدات المالية للدول النامية . وفي هذا الصدد نجد أن صندوق النقد الدولي قد وضع قضية الخصخصة كنقطة أساسية في برنامج الإصلاح الاقتصادي الليبرالي الذي طرحه على مصر، وربط الصندوق بين تقديم المساعدة لمصر وبين المضي في تنفيذ برنامجي الإصلاح الاقتصادي والخصخصة (Sullivan, 1992 , p. 29).

<u>– رؤية أفراد العينة لتأثيرات برامج الإصلاح الاقتصادي في عصر مبارك على سياسات التنمية:</u>

رأى أفراد العينة أن آثار برامج الإصلاح الاقتصادي في عصر مبارك على سياسات التنمية تمثلت فيما يلي :

مواجهة الفقر :

أثرت برامج الإصلاح الاقتصادي التي تبنتها حكومات نظام مبارك على الفقراء بصورة كبيرة فلم تحد من ظاهرة الفقر في المجتمع المصري بل على العكس فاقمت من حدة الظاهرة، وأدت إلى انتشار الفقر وسوء توزيع الدخل كمظهر مصاحب لبرامج الإصلاح الاقتصادي، مما فاقم من نسبة الفقراء في المجتمع المصري، وهو ما تكشفه الإحصاءات المختلفة الصادرة عن المؤسسات الرسمية المصرية أو المؤسسات الدولية . ولم تعد سياسات مكافحة الفقر أو مساعدة الفقراء لها أي فاعلية، بل على العكس فسياسات التنمية التي صاحبت برامج الإصلاح الاقتصادي لم يجنى ثمارها سوى فئة محدودة من رجال الأعمال والأثرياء وأصحاب النفوذ السياسي في حين تركت الفقراء في مواجهة مباشرة مع السوق واحتكارات السوق وفوضى السوق المصري .

مواجهة البطالة :

كما هو الحال مع ظاهرة الفقر، جاء تأثير برامج الإصلاح الاقتصادي على معدلات البطالة تأثيراً سلبياً فبدلاً من الحد من تفاقم حدة مشكلة البطالة في المجتمع المصري فاقمت برامج الإصلاح الاقتصادي من حدة المشكلة في المجتمع المصري، حيث ارتفعت معدلات البطالة بصورة كبيرة، وهو ما توضحه التقارير المصرية الرسمية أو تقارير المؤسسات الدولية، فقد ترتب على برامج الإصلاح الاقتصادي – لاسيما برنامج الخصخصة وبيع شركات القطاع محور برامج الإصلاح الاقتصادي – تفاقم حدة مشكلة البطالة بكافة أشكالها خاصة وأنه من المعروف أن القطاع العام كان المشغل الأكبر لقطاعات كبيرة من المجتمع المصري وخاصة النساء.

ضبط الأسواق :

أصبحت الأسواق منفلتة لأقص درجة ممكنه في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي التي تبنتها حكومات نظام مبارك، فلم يعد هناك رقيب ولا حسيب في السوق، ومع رفع شعار التوجه نحو السوق العالمية وتماشياً مع العولمة الاقتصادية وترك كل

شيء للقطاع الخاص الذي بات يعيث فساداً في السوق، لم يعد هناك أي شيء يحمي المستهلك ولا يضبط الأسواق .

تقليل الفوارق الطبقية :

زادت حدة الفوارق في المجتمع المصري في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي وهو ما تعكسه التقارير الرسمية المحلية أو الدولية بسب سوء توزيع الدخول والثروات وتحيز سياسات التنمية في ظل هذه البرامج لصالح رجال الأعمال والقادرين مادياً وهو ما أدى إلى تزايد حدة الفوارق الطبقية وتردى مستوى معيشة الغالبية العظمى من أفراد المجتمع المصري . وهو ما أثر بالسلب على البناء الطبقي في مصر، فقد تراجعت الطبقة الوسطى ووصلت لدرجة التلاشي، وأصبحت الفوارق الطبقية في المجتمع المصري واضحة وضوح الشمس فالغني يزداد غنى في حين الفقير يزداد فقراً .

تحقيق العدالة الاجتماعية :

فشلت برامج الإصلاح الاقتصادي التي تبنتها حكومات نظام مبارك في تحقيق أي صورة من صور العدالة الاجتماعية، فلم تسفر هذه البرامج عن تحقيق أي صورة من صور العدالة الاجتماعية في المجتمع المصري بل على العكس انهارت العدالة الاجتماعية في المجتمع المصري بصورة لم يسبق لها حيث تركزت الثروة في أيدي فئة صغيرة جداً.

مستوى المعيشة :

تدهورت الأحوال المعيشية لقطاعات عريضة ومتنوعة من أفراد المجتمع المصري في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي التي تبنتها حكومات مبارك وما صحبها من ارتفاع في معدلات التضخم، حيث شهدت أحوال المعيشة للغالبية العظمى من أفراد المجتمع المصري تدهوراً كبيراً للغاية بسب غلاء الأسعار الفاحش والمتتالي للسلع الغذائية الأساسية وسحب الدولة الدعم عن الكثير من السلع الأساسية وهو ما جعل مستوى المعيشة في مصر ينذر بالخطر الحقيقي .

معدلات الجريمة :

شهد المجتمع المصري في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي التي تبنتها حكومات نظام مبارك تغير في الجرائم من حيث الكم والنوع، حيث بدأنا نسمع ونرى جرائم لم يكن المجتمع المصري يعرفها من قبل، فوسائل الإعلام تطالعنا بين الحين والأخر عن ارتفاع معدل الجرائم،ومنها تزايد حالات الانتحار والسبب ورائها عدم قدرة الأب والأم على كفاية الأسرة بحاجاتها الأساسية ، وحالات قتل للأب وللأم والسبب هو سرقة مالهما للإنفاق، وجرائم زنا المحرمات .. الخ .

التعليم :

شهد التعليم الرسمي في مصر في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي حالة من التراجع سواء التعليم الرسمي العام أو الجامعي، فما أحدثته برامج الإصلاح الاقتصادي تلك من تداعيات سلبية لم تقتصر فقط على الجانب الاقتصادي أو البناء الطبقي، وهى معايير مهمة بكل تأكيد ولكن انعكست أيضاً على قطاع التعليم، فالتعليم الحكومي في ظل نظام مبارك شهد تدني وتدهور إلى أقصى درجة يمكن أن يعرفها المجتمع المصري، وأصبح التعليم الخاص هو الملاذ بالنسبة لمن يتحمل تكلفته، وحتى التعليم الخاص ليس على سواء، فهناك التعليم الخاص المصري، وهناك التعليم الخاص في المدارس الأجنبية " الدولية التي تصل تكلفة السنة الواحدة في بعضها إلى ما يزيد على الأربعون ألف دولار . أما فيما يتعلق بالتعليم الجامعي الرسمي، فنجد أن مكانة الجامعات المصرية حتى بالنسبة للدول العربية تراجعت ، فلم تعد الجامعات المصرية تحظى بذات التقدير الذي كانت عليه

في منتصف القرن الماضي، فغالبية جامعات الخليج العربي على سبيل المثال أصبحت ترسل طلابها للدراسة في الجامعات الأمريكية والأوروبية، وغالبية تلك الجامعات أيضاً لم تعد توظف في كليتها إلا خريجي الجامعات الأمريكية والأوروبية .

الصحة :

ما يقال على قطاع التعليم الحكومي ينطبق بصورة أو بأخرى على قطاع الصحة الحكومي ، يكفي أن تجري زيارة لمستشفى حكومي حتى تعي تماما الحال الذي وصلت إليه مؤسسات الصحة التابعة للدولة . ففي ظل برامج الإصلاح الاقتصادي شهد قطاع الصحة تراجعاً كبيراً سواء من حيث الصحة العامة للمصريين أو من حيث جودة الخدمات التي تقدمها المؤسسات الصحية الحكومية على وجه الخصوص . فقد كان من المفترض أن يوجه جزء من حصيلة بيع القطاع العام لتطوير المؤسسات الصحية وخدماتها، ولكن هذا لم يحدث على وجه الإطلاق لأن برامج الإصلاح لم تكن تعمل لصالح الشعب بل لصالح فئة قليلة للغاية من الشعب المصري . وهو ما انعكس بالسلب على المؤسسات الصحية الحكومية التي شهدت حالة من التردي غير المسبوق، وتدهور في المنظومة الصحية الحكومية . فالمريض الذي يتوجه للعلاج في المستشفيات الحكومية أصبح مطالب بشراء كافة مستلزمات عملية العلاج بداية من أبسط الخامات أو المستلزمات مثل الشاش والقطن والحقن ناهيك عن الأدوية ذاتها. كما انتشرت الكثير من الأمراض وزادت معدلاتها بشكل غير مسبوق مثل مرض الفشل الكلوي وكافة أنواع السرطانات وأمراض الكبد الوبائي . والمشاع أن تلك الأمراض انتشرت بسبب المواد المسرطنة التي حملتها معها المستلزمات الزراعية التي استوردتها حكومات مبارك المتتالية وخاصة وزير الزراعة الشهير يوسف والي .

طبيعة العلاقات الاجتماعية :

شهدت شبكة العلاقات الاجتماعية في المجتمع المصري في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي حالة من الخلل، حيث تحولت العلاقات من علاقات أولية يغلب عليها طابع التسامح والتماسك إلى علاقات ثانوية يغلب عليها طابع المصلحة والأنانية . فلقد ترتب على برامج الإصلاح الاقتصادي زيادة أسعار السلع الأساسية ومن ثم زادت تكلفة المعيشة بالنسبة لملايين البشر في مصر، وهو ما انعكس على طبيعة الحياة الاجتماعية بكافة تفاصيلها والعلاقات الاجتماعية التي تحولت من علاقات أولية إلى علاقات ثانوية، فلم يعد هناك وقت كما كان في الماضي لتبادل الزيارات أو مساندة الآخرين، الكل أصبح مشغول في تلبية احتياجاته الأسرية، والأنانية والفردية وعلاقات المصلحة أصبحت سيدة الموقف الآن، وكلها عوامل ساهمت في إضعاف العلاقات الاجتماعية في المجتمع المصري .

رأس المال الاجتماعي :

أثرت برامج الإصلاح الاقتصادي بالسلب على رأس المال الاجتماعي الأمر الذي أدى إلى حدوث تبدل في مكوناته التي كانت معروفة ودخلت معطيات جديدة في تشكيل رأس المال الاجتماعي، وتعقدت مفرداته وهيمنت عليها الأفكار المعولمة، وهو ما أدى إلى إضعاف رأس المال الاجتماعي في المجتمع المصري .

وتكشف الآراء السابقة لأفراد العينة حول تأثيرات برامج الإصلاح الاقتصادي في عصر مبارك على سياسات التنمية حقيقة أساسية وهى التأثيرات السلبية لهذه البرامج علي التنمية في المجتمع المصري. فقد تفاقمت معدلات الفقر والبطالة، وغابت العدالة

الاجتماعية، وتردت الأوضاع المعيشية لغالبية أفراد المجتمع المصري .. الخ . وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسات نادر فرجاني (١٩٩٦)، أحمد حسن إبراهيم (١٩٩٦)، فاطمة أحمد حسن (٢٠٠٤)، أماني فوزي (٢٠١٢)، أسماء محمد أبو النور عفيفي وآخرون (٢٠١٧)، سامر عطا الله (٢٠١٨).

٤- برنامج الإصلاح الاقتصادي (نوفمبر ٢٠١٦) والتنمية في المجتمع المصري :

- رؤية أفراد العينة لأسباب فشل الحكومات المصرية المتتالية بعد ثورة ٢٥ يناير في تنفيذ برنامج فعال لإصلاح الاقتصاد المصري على الرغم من تدفق الكثير من الموارد الاقتصادية على مصر بعد ثورتي ٢٥ يناير و٣٠يونيو :

رأى أفراد العينة أن الحكومات المصرية المتتالية بعد ثورة ٢٥ يناير فشلت في تنفيذ برنامج فعال لإصلاح الاقتصاد المصري على الرغم من تدفق الكثير من الموارد الاقتصادية على مصر بعد ثورتي ٢٥ يناير و٣٠يونيو بسبب :

- عدم الاستقرار السياسي وأعمال العنف والإرهاب التي شهدها المجتمع المصري في أعقاب ثورتي ٢٥ يناير و٣٠ يونيو .
- الاستجابة لكثير من المطالب الفئوية وسوء إدارة الموارد الاقتصادية في مرحلة ما بعد ثورة ٢٥ يناير.
- عدم الاستقرار الأمني وما صاحبه من أعمال فوضى وانحراف وشلل اقتصادي عام حيث توقفت العديد من المصانع وطالت الإضرابات جميع القطاعات الاقتصادية في الدولة .
- عدم وجود رؤية وخطة تنموية شاملة في مرحلة ما بعد ثورة ٢٥ يناير .
- الأزمات الاقتصادية المختلفة وأهمها أزمة الكهرباء والبنزين والسولار .
- انتشار الفساد بصورة غير مسبوقة في أعقاب ثورة ٢٥ يناير في كافة مرافق الدولة .
- إحجام الاستثمار الأجنبي عن الدخول في السوق المصري وهروب العديد من رجال الأعمال .

ويمكن النظر إلى الأسباب السابقة بوصفها مؤشرات تعكس سوء إدارة سياسات التنمية في مرحلة ما بعد ثورة ٢٥ يناير و٣٠يونيو وفشلها في تحقيق استفادة فعالة للموارد الاقتصادية التي تدفقت على مصر في أعقاب ثورتي ٢٥ يناير و٣٠ يونيو، وهو ما انعكس بالسلب على أحوال الاقتصاد المصري الذي تدهورت أوضاعه في مرحلة ما بعد الثورتين .

- رؤية أفراد العينة لدوافع اتجاه الحكومة المصرية لتنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي (نوفمبر ٢٠١٦) :

رأى أفراد العينة أن دوافع اتجاه الحكومة المصرية لتنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي نوفمبر ٢٠١٦ المطبق حالياً هي :

- الانصياع لشروط صندوق النقد الدولي والبنك الدولي هو الدافع الرئيس وراء تبني وتنفيذ تلك البرامج .
- الأزمات التنموية التي واجهت المجتمع المصري في مرحلة ما بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ والتي من أهمها معدلات التضخم المرتفعة وتفاقم ظواهر الفقر والبطالة .
- ضغوط المؤسسات الدولية .
- معالجة أزمات الاقتصاد المصري والتي من أهمها العجز المزمن في الموازنة العامة للدولة والنقص الحاد في احتياطي النقد الأجنبي وتفاقم العجز في ميزان المدفوعات .

– رغبة القيادة السياسية في تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي وجذب الاستثمارات الأجنبية.
– الحصول على قروض مالية من صندوق النقد الدولي .
– تصحيح مسار الاقتصاد القومي واستعادة الاستقرار الاقتصادي الكلي وإعادة مصر إلى مسار النمو المرتفع والقابل للاستمرار .

ومما سبق يمكن القول إن الانصياع لشروط صندوق النقد الدولي والبنك الدولي كان الدافع الرئيس وراء تبني وتنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي في عصر ومبارك وبرنامج الإصلاح الاقتصادي نوفمبر ٢٠١٦، وذلك على الرغم من أن لكل نظام وكل حكومة لها ظروفها ولها رجالها ولها أهدافها، إلا أن الانصياع لشروط المؤسسات الدولية – صندوق النقد الدولي والبنك الدولي – يعد القاسم المشترك والدافع الرئيس وراء تبني وتنفيذ تلك البرامج .

– رؤية أفراد العينة لتأثيرات تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي نوفمبر ٢٠١٦ على سياسات التنمية:

رأى أفراد العينة أنه لابد من مرور فترة كافية للتقييم الموضوعي لتأثيرات برنامج الإصلاح الاقتصادي نوفمبر ٢٠١٦ على سياسات التنمية، وعلى الرغم من ذلك فإن مرور أكثر من عامين يمكن أن يكشف الآثار التنموية الأولية للبرنامج الإصلاح الاقتصادي كما يلي :

مواجهة الفقر :

على الرغم من تبني برنامج الإصلاح الاقتصادي نوفمبر ٢٠١٦ برامج اجتماعية لحماية الفقراء ومواجهة ظاهرة الفقر إلا أن هذه البرامج لم تكن فعالة، وهو ما انعكس في صورة تفاقم حدة ظاهرة الفقر في المجتمع المصري وتزايد نسبة الفقراء بصورة كبيرة خاصة في ظل ارتفاع معدلات التضخم بصورة غير مسبوقة .

مواجهة البطالة :

إن تأثير برنامج الإصلاح الاقتصادي في مواجهة مشكلة البطالة في المجتمع المصري لا يزال محدوداً بسبب عدم وجود برنامج قومي للحد من حدة مشكلة البطالة على الرغم من كمية المشروعات القومية المنفذة في الفترة الأخيرة في المجتمع المصري، وهو ما انعكس بالسلب على معدلات البطالة التي ترتفع معدلاتها باستمرار .

ضبط الأسواق :

لا يوجد أي تأثير إيجابي لبرنامج الإصلاح الاقتصادي على ضبط الأسواق بل على العكس تماماً، ففي ظل سياسات التنمية التي تبنتها الحكومة المصرية في ظل برنامج الإصلاح الاقتصادي نوفمبر ٢٠١٦ أصبحت الأسواق المصرية منفلتة تماماً ولا يوجد رقيب أو حسيب على تلك الأسواق، فتجار السوق يتحكمون بشكل مطلق في مسألة تحديد السعر ولا يخافون مطلقاً من أي مساءلة، ويتم تطبيق مقولة من أمن العقاب أساء الأدب بكل ما تحمله من دلالات على السوق المصري .وهو ما أدى إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات بصورة كبيرة جداً.

تقليل الفوارق الطبقية :

من المتوقع ألا يسفر برنامج الإصلاح الحالي عن أي تقليل للفوارق الطبقية بل على العكس تماماً، وخاصة في ظل التوجه المتكرر نحو إلغاء الدعم على الكثير من السلع

الأساسية، خاصة البنزين والسولار، الذي يعد صمام الارتكاز لحركة الأسعار المتصاعدة، ففي كل مرة تقوم الحكومة بزيادة أسعار البنزين تتبعها وبشكل فوري زيادات متتالية في أسعار السلع والخدمات على اختلافها . ولذا فمن المتوقع أن يشهد المجتمع المصري المزيد من الانقسام الطبقي الحاد حيث سوف تزداد أعداد الفقراء وبشدة – وهو ما حدث فعلاً – وسوف تتجه الطبقة الوسطى نحو مزيد من الاضمحلال وصولاً لمرحلة الاختفاء التام .

تحقيق العدالة الاجتماعية :

من غير المتوقع أن يشهد المجتمع المصري في ظل برنامج الإصلاح الاقتصادي والسياسات التنموية المصاحبة له أي نوع من تحقق العدالة الاجتماعية . فالعدالة الاجتماعية مسألة تتطلب الكثير من الشروط السياسية والاقتصادية في المقام الأول . العدالة الاجتماعية تتطلب أن تتوجه سياسات التنمية لخدمة جموع الشعب بكافة شرائحه وليس خدمة شريحة بعينها لا يصل حجمها عشر حجم الشعب المصري . العدالة الاجتماعية تعني تفعيل القوانين على أرض الواقع وخضوع الجميع لها دون تفرقة وتوزيع عادل للدخل القومي وسياسة عادلة للأجور، وكل ذلك لم ولن يحدث على الإطلاق لأن الدولة المصرية في الفترة الأخيرة عادت لتعمل بنفس آلية وفلسفة نظام مبارك .

مستوى المعيشة :

من المتوقع أن يشهد مستوى المعيشة تدهوراً لفئات كثيرة من المجتمع المصري، حيث من المتوقع – في ظل برنامج الإصلاح الاقتصادي – أن أعداد كبيرة من بقايا الطبقة الوسطي – في ظل موجة الغلاء غير المسبوقة لأسعار كافة السلع الأساسية – سوف تنضم قريباً جداً للطبقات الدنيا والمطحونة في المجتمع المصري لدرجة أن المواطن المصري سوف يعتاد رؤية من يأكلون أو يبحثون عن الطعام من القمامة .

معدلات الجريمة :

من المتوقع زيادة معدلات الجريمة بشكل لم يعهده المجتمع المصري طوال عقود مضت، وسوف يكون المحور الاقتصادي السبب أو القاسم المشترك للجريمة، والسبب في ذلك معروف للجميع ولا حاجه لمتخصص لفهمه أو توضيحه، وهو الفقر وغلاء المعيشة، وعدم القدرة على الوفاء بمتطلبات الأسرة والأبناء، كل تلك الأمور من المتوقع أن تدفع نحو مزيد من الجرائم .

التعليم :

حدث ولا حرج عن التعليم في ظل سياسات التنمية المصاحبة لبرنامج الإصلاح الاقتصادي، ففيما يتعلق بالتعليم ما قبل الجامعي نجد أنه دائما ما يكون حقل تجارب لوزراء التعليم المتتاليين بداية من " فتحي سرور" في تسعينات القرن العشرين وحتى الآن، فكل من يتقلد منصب الوزارة يقوم بالتوجه نحو تجربة فكره هو، وليس فكر الوزارة كمؤسسة، لأننا دولة أشخاص وليس دولة مؤسسات، فلو أن التعليم في مصر تعليم مؤسسي لما آل إليه الحال إلي ما وصل إليه الآن . فكل وزير يأتي يتوجه نحو تطبيق منظوره الخاص، فمن جعل الثانوية العامة سنة واحدة إلى جعلها سنتين، ثم العودة مرة ثانية وجعلها سنة واحدة، إلى فكر جديد من الوزير الحالي تحويلها إلى ثلاث سنوات أو ما يعرف نظام التابلت، وهو ما انعكس بالسلب على قطاع التعليم قبل الجامعي، حيث تدهورت مكانة المدرسة كمؤسسة تعليمية فضلاً عن انتشار وتضخم ظاهرة الدروس الخصوصية . أما التعليم الجامعي فيشهد هو الآخر حالة من التدهور لم يسبق أن عاشها، للدرجة التي دفعت بعض بلدان الخليج العربي إلى منع طلابها من الدراسة في مصر، أو

حتى تحديد عدد قليل من الجامعات لذلك الأمر . كل ذلك يعكس وبشدة المستوى والحالة التي آل إليها التعليم في مصر في ظل سياسات التنمية المصاحبة لبرنامج الإصلاح الاقتصادي .

الصحة :

جاء تأثير السياسات التنموية المصاحبة لبرنامج الإصلاح الاقتصادي بالسلب على قطاع الصحة، حيث ساهمت تلك السياسات في ارتفاع تكاليف توفير الخدمات الصحية سواء نتيجة ارتفاع تكلفة إنشاء المنشآت الطبية أو ارتفاع أسعار المستلزمات الطبية، إضافة إلى الإهمال الطبي الواضح في المستشفيات العامة، وعدم توافر الكثير من المستلزمات الطبية والأدوية داخل تلك المستشفيات، والنقص الحاد في الكثير من الأدوية المستوردة وخاصة أدوية الأمراض المزمنة لاسيما بعد تحرير سعر الصرف للعملات الأجنبية وهو ما انعكس بالسلب على المواطن البسيط . وعلى الرغم من ذلك بدأ قطاع الصحة يشهد بعض التحسن البسيط، فالآن ثمة الكثير من المشروعات الطبية الحكومية التي تنفذ على أرض الواقع منها مثلاً " حملة ١٠٠ مليون صحة "، هذا فضلاً عن نجاح الدولة المصرية في القضاء شبه النهائي على فيرس سي . ربما يكون كل ذلك بداية للعناية بصحة المصريين .

طبيعة العلاقات الاجتماعية :

تأثرت طبيعة العلاقات الاجتماعية في المجتمع المصري بسياسات التنمية المصاحبة لبرنامج الإصلاح الاقتصادي – والتي تعد امتداد لسياسات الانفتاح الاقتصادي والخصخصة – حيث شهدت هذه العلاقات مزيد من الضعف والتدهور والتفكك وغلب عليها طابع المصلحة والفردية والأنانية .

رأس المال الاجتماعي :

كل ما سبق أسهم في إضعاف رأس المال الاجتماعي بشكل كبير .

ويكشف ما سبق عن التأثير السلبي الأولي لبرنامج الإصلاح الاقتصادي على سياسات التنمية . وبناءً على ذلك يمكن القول أن النتائج التنموية الأولية لتطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي لم تسفر – حتى الآن – عن تحقيق تنمية حقيقية للمجتمع المصري تنعكس آثارها التنموية في صورة توفير الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للغالبية العظمى من أفراد المجتمع . ومن الإنصاف القول أن الحكومة المصرية شرعت في السنوات الأخيرة نحو تنفيذ العديد من المشروعات القومية مثل مشروع قناة السويس الجديدة والعاصمة الإدارية الجديدة والشبكة الهائلة من الطرق والكباري الجديدة، وعلى الرغم من أهمية هذه المشروعات إلا أن البعض يري أن مشروع العاصمة الإدارية الجديدة يمثل فشل ذريع للحكومة وإهدار لأموال كان يجب أن توجه نحو مشروعات ذات طابع صناعي، نظراً لأن الصناعة هى صمام التنمية الحقيقي .وهذا ما يدعو للتساؤل كيف يمكن تحقيق تنمية حقيقية في المجتمع المصري .

– رؤية أفراد العينة لمتطلبات تحقيق تنمية حقيقية في المجتمع المصري:

رأى أفراد العينة أنه لتحقيق تنمية حقيقية في المجتمع المصري يجب العمل على:

– التركيز على التعليم بوصفه القاطرة الحقيقية لأي تنمية، وهذا من واقع تجارب البلدان التي سبقتنا في مضمار التنمية مثل ماليزيا ودول شرق آسيا .

– ربط التعليم بمجالات سوق العمل ومستجدات العصر .

- التوجه نحو التصنيع وخاصة الصناعات الحديثة الخاصة بالتكنولوجيا .
- العمل في المشروعات الاقتصادية والسياسات التنموية بوصفنا دولة مؤسسات وليس دولة أشخاص يتم تصميم البرامج لأجل خدمة شريحة بعينها .
- تبني مشروع طموح وحقيقي وواقعي لجذب الاستثمار في مجالات نوعية مثل مجال الطاقة النظيفة، وذلك بصك قوانين تخدم قطاع الاستثمار دون إهدار لثروات البلاد .
- تفعيل القوانين خاصة الخاصة بالمحاسبة والشفافية لكبح جماح الفساد خاصة في المؤسسات الاقتصادية التي يعول عليها قيادة عملية التنمية .
- تشجيع إقامة مشروعات صناعية قومية تستهدف جذب رؤوس الأموال الوطنية وحل مشكلة البطالة.
- تبني نموذج التنمية المستقلة بعيداً عن المؤسسات المالية الدولية وشروطها المجحفة .
- الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة ومكافحة الفساد بآليات فعالة .
- العمل على رفع مستوى المعيشة للغالبية العظمي من المجتمع وتحقيق العدالة الاجتماعية في توزيع الدخول والثروات وإدماج الشباب في العمل السياسي .
- تبني سياسات تنموية تستهدف تطوير كافة قطاعات المجتمع .

وتؤكد الآراء السابقة أنه لتحقيق تنمية حقيقية في المجتمع المصري لابد من العمل على تبني نموذج للتنمية المستقلة يقوم بالأساس على الاعتماد على الذات بعيداً عن المؤسسات المالية الدولية وشروطها المجحفة، بحيث يقوم هذا النموذج بتبني سياسات تنموية تعمل على الاهتمام بكل قطاعات المجتمع والعمل على تطويرها، والعمل على رفع مستوى المعيشة للغالبية العظمي من المجتمع وتحقيق العدالة الاجتماعية في توزيع الدخول والثروات وإدماج الشباب في العمل السياسي ومكافحة الفساد بآليات فعالة .

سابعاً : استخلاصات عامة :

تمثل الهدف الرئيس لهذا البحث في محاولة الكشف عن مدى نجاح برنامج الإصلاح الاقتصادي (نوفمبر ٢٠١٦) في تحقيق تنمية حقيقية في المجتمع المصري. وقد تم طرح عدة فرضيات حاول البحث اختبار صدقها لتحقيق الهدف الرئيس للبحث، وتمثلت هذه الفرضيات في فرضية رئيسة هي (**إن تنفيذ الحكومة المصرية برنامج الإصلاح الاقتصادي (نوفمبر ٢٠١٦) لن يحقق التنمية الحقيقية في المجتمع المصري)** وانبثق عن هذه الفرضية عدد من الفرضيات الفرعية هي :

- برنامج الإصلاح الاقتصادي في المجتمع المصري (نوفمبر ٢٠١٦) جاء بالأساس نتيجة للأزمات التنموية التي عانى منها الاقتصاد المصري .
- برامج الإصلاح الاقتصادي حققت نجاحاً في الدول النامية التي طبقتها .
- قام برنامج الإصلاح الاقتصادي على تصور غير واقعي للاقتصاد المصري .
- كان لبرنامج الإصلاح الاقتصادي تأثيرات إيجابية اقتصادية واجتماعية على التنمية في المجتمع المصري .
- برنامج الإصلاح الاقتصادي يتطلب هو في حد ذاته إصلاحات أخري .

هذا، وقد استندت الدراسة في محاولة تحقيق هدفها العام إلى اختيار أدوات بحثية والاستعانة بمفاهيم نظرية، تمكنها من التحقق من فروضها . ولهذا جاء تبني بعض مقولات نظرية النسق الرأسمالي العالمي . كما تمت الاستعانة أيضاً بالقراءة السوسيولوجية التحليلية للبيانات الجاهزة، ودليل المقابلة، حتى يمكن اختبار فروض البحث . وقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية :

١- **فيما يتعلق بالفرض الأول (برنامج الإصلاح الاقتصادي في المجتمع المصري " نوفمبر ٢٠١٦**" جاء بالأساس نتيجة للأزمات التنموية التي عانى منها الاقتصاد المصري) اتضح عدم صدق هذا الفرض، حيث كان الأساس في تنفيذ مصر وبقية الدول النامية الأخرى لهذا البرنامج هو ضغوط وشروط البنك الدولي وصندوق النقد الدولي .أما الأزمات التنموية والمالية فكانت سابقة على تنفيذ البرنامج ولكنها ليست الأساس في تنفيذه .

٢- **فيما يتعلق بالفرض الثاني(برامج الإصلاح الاقتصادي حققت نجاحاً في الدول النامية التي طبقتها .)** اتضح من خلال القراءة السوسيولوجية التحليلية وآراء أفراد العينة عدم صدق هذا الفرض فمعظم برامج الإصلاح الاقتصادي التي دعمتها المؤسسات المالية الدولية – صندوق النقد الدولي والبنك الدولي – في الدول النامية فشلت دائماً في تحقيق النتائج المرجوة.

٣- **فيما يتعلق بالفرض الثالث (قام برنامج الإصلاح الاقتصادي على تصور غير واقعي للاقتصاد المصري)** اتضح صدق هذا الفرض، فالبرامج تعد بمثابة قواعد موحدة "روشتة موحدة ". لذا فهي لا تراعي اختلاف الظروف والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بالدول النامية . كما أن هذه البرامج لا تطبق إلا في ظل افتراضات مقيدة للغاية .

٤- **فيما يتعلق بالفرض الرابع(كان لبرنامج الإصلاح الاقتصادي تأثيرات إيجابية اقتصادية واجتماعية على التنمية في المجتمع المصري)** اتضح الصدق الجزئي لهذا الفرض . فهناك بعض التأثيرات الإيجابية من الناحية الاقتصادية متمثلة في زيادة معدلات النمو لكن من الناحية الاجتماعية كانت معظم التأثيرات سلبية لعدم مراعاتها للأبعاد المتكاملة لعملية التنمية، فهي تركز بالأساس على الجوانب النقدية والمالية لعملية التنمية ولا تهتم الاهتمام الكافي بالأبعاد الأخرى لعملية التنمية ولاسيما البعد الاجتماعي . ولذا فما ينجم عنها تنمية مشوهة تؤدى إلى تردى الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للغالبية العظمي من أفراد المجتمع فضلاً عن ارتفاع معدلات الفقر والبطالة .. الخ .

٥- **فيما يتعلق بالفرض الخامس(برنامج الإصلاح الاقتصادي يتطلب هو في حد ذاته إصلاحات أخرى)** اتضح صدق هذا الفرض، فروشتة الإصلاح الاقتصادي التي يضعها صندوق النقد الدولي لجميع دول العـــالم، والتي لا تراعي اختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية للدول النامية تتطلب في المستقبل إصلاحات أخرى قد تكون أكثر تكلفـــة مـــن بـــرامج الإصلاح الاقتصادي ذاتها . ومن ثم فإن الواقع التنموي المصري يحتاج برنامج إصلاح شامل – اجتماعي واقتصادي معاً – يضع المواطن في قلب السياسات التنموية، ويمنح الأولوية للفقراء والمهددين بالفقر، ويطلق طاقات الاستثمار المعطلة ويوجه الإنفاق العام نحو ما يحتاجه الناس وضرورة أن ينعكس أثر ذلك في صورة تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للغالبية العظمي من أفراد المجتمع المصري .

ومما سبق يتضح لنا صدق الفرضية الأساسية التي انطلق منها البحث (إن تنفيذ الحكومة المصرية برنامج الإصلاح الاقتصادي (نوفمبر ٢٠١٦) لن يحقق التنمية الحقيقية في المجتمع المصري) خاصة إن الاقتراض من صندوق النقد الدولي والبنك

الاقتصادي يرتبط بالعديد من الاشتراطات التي تعد غير مناسبة لتحقيق تطلعات النسبة الأكبر والقطاعات العريضة من المجتمع. وبالتالي فهذا البرنامج لن يحقق تنمية ذات أبعاد اجتماعية، قائمة بالأساس على توفير الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسة الأساسية لكل أفراد المجتمع.

Abstract

Economic Reform and Development Programs in Egyptian Society
An Applied Study on the Economic Reform Program November 2016
By Saied Abd El-Majeed
And Mamdouh Abe El-Wahed

The main objective of this research is to try to reveal the success of the economic reform program (November 2016) in achieve real development of the Egyptian society.

According to the research objective, the study starts from a main hypothesis that (the implementation of the economic reform program of the Egyptian government "November 2016" will not achieve real development in the Egyptian society) since economic reform programs "economic reform program of November 2016" is an independent variable, and development in the Egyptian society, A dependent variable - taking into account the interrelationship between development and economic reform agenda from a development perspective.

The study was based on the descriptive analytical method, through a sociological reading of the Egyptian economic reform program (November 2016), and also apply the interview guide to a sample of the intentional (27) individual from some professors and experts of sociology, economics and human development to know their vision on the issues of study in Their skill, experience and competence remained high.

The study reached through the sociological reading and the opinions of the respondents to the sincerity of the basic hypothesis that started the research (that the implementation of the Egyptian government's economic reform program (November 2016) will not achieve real development in Egyptian society) especially that borrowing from the International Monetary Fund and the Economic Bank is linked to many conditions Which are unsuitable to achieve the aspirations of the larger proportion and broad sectors of society. Thus, this program will not achieve development of social dimensions, based primarily on the provision of economic and social rights and basic policy for all members of society.

المراجع

أ- المراجع العربية :

١- إبراهيم، ابتسام كامل . (٢٠٠١) . مستقبل الاقتصاد المصري وآفاق التنمية. في حنان قنديل (محرره) . مصر في عيون شبابها ، شباب الباحثين ومستقبل التنمية في مصر . مركز دراسات وبحوث الدول النامية . كلية الاقتصاد والعلوم السياسية . جامعة القاهرة .

٢- إبراهيم، أحمد حسن . (١٩٩٦) . التكيف الهيكلي والتنمية البشرية في مصر . في أحمد زايد، سامية الخشاب "محرران " . سياسات التكيف الهيكلي في مصر، الأبعاد الاجتماعية . أعمال الندوة السنوية الثانية لقسم الاجتماع . ١٥ – ١٦ مايو ١٩٩٥ . كلية الآداب . جامعة القاهرة .

٣- إبراهيم، غسان محمود . (٢٠٠٨) . الإصلاح الاقتصادي من منظور فكري . جمعية العلوم الاقتصادية السورية . دمشق .

٤- التابعي، كمال . (١٩٩١) . تغريب العالم الثالث، دراسة نقدية في علم اجتماع التنمية . مكتبة النصر للنشر والتوزيع . جامعة القاهرة .

٥- الجعفراوي، ابتسام . (٢٠١٦) . الاقتصاد المصري في مرحلة تحول .. نظرة عامة، في نسرين البغدادي " إشراف عام " . ابتسام الجعفراوي " إشراف وتحرير " . المجلد الاقتصادي . المسح الاجتماعي الشامل للمجتمع المصري، المرحلة الثالثة ٢٠١٠ – ٢٠١٥ . المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية . القاهرة .

٦- الخواجة، محمد ياسر . (٢٠٠٨) . علم الاجتماع الاقتصادي بين النظرية والتطبيق . دار الأهالي . سوريا .

٧- السيد، مصطفى كامل . (٢٠٠٣) . مفاهيم التنمية . مقدمة كتاب صور المجتمع المثالي، نماذج التنمية في فكر القوى السياسية في مصر . " تحرير" كرم خميس . مركز دراسات وبحوث الدول النامية . كلية الاقتصاد والعلوم السياسية . جامعة القاهرة .

٨- السيد، مصطفى كامل وآخرون . (١٩٩٦) . الإصلاح الاقتصادي في مصر : دراسة شاملة : مقدمة كتاب شركاء في التنمية : الجوانب السياسية والاجتماعية للإصلاح الاقتصادي في مصر . " تحرير" عالية المهدي . مركز دراسات وبحوث الدول النامية . كلية الاقتصاد والعلوم السياسية . جامعة القاهرة .

٩- الشجاع، عبد الكريم أحمد . (يوليو – ديسمبر٢٠٠٤) . " أثر برنامج الإصلاح الاقتصادي على مستوى المعيشة في اليمن " . مجلة الدراسات الاجتماعية (كلية العلوم الإدارية . جامعة تعز) العدد الثامن عشر: ١٩٥ – ٢٣٨ .

١٠- الشواربي، شيرين . (٢٠١٨) . برامج الإصلاح الاقتصادي، هل حان وقت الانطلاق لمرحلة التحول الاقتصادي ؟ . في مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية . تقرير الاتجاهات الاقتصادية الإستراتيجية ٢٠١٧ . الطبعة الأولى . مؤسسة الأهرام . القاهرة .

١١- الصاوي، عبد الحافظ . (٩ نوفمبر ٢٠١٦) . مصر بين برنامجين للإصلاح الاقتصادي . مقالات . المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية . القاهرة .

١٢- العزاوي، ابتسام على حسين . (٢٠٠٩) . " سياسات الإصلاح الاقتصادي وانعكاساتها على التنمية البشرية، دراسة لبلدان مختارة " . رسالة دكتوراه . كلية الإدارة والاقتصاد . جامعة بغداد .

١٣- العزب، مصطفى . (٢٢ أكتوبر ٢٠١٨) . الآثار الاجتماعية للقرارات الاقتصادية في مصر . تقارير . مركز الجزيرة للدراسات . الدوحة .

١٤- العيسة، سعفان . (أكتوبر ٢٠٠٧) . الاقتصاد السياسي للإصلاح الاقتصادي، فهم دور المؤسسات . أوراق كارنيغي . سلسلة الشرق الأوسط . العدد ٥. مركز كارنيغي . واشنطن .

١٥- المهدي، عالية . (فبراير ٢٠١٨) . " مستقبل الإصلاح الاقتصادي " . الملف المصري (مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية . مؤسسة الأهرام) العدد ٤٢ : ٤٣ – ٤٨ .

١٦- المومني، بسمة . (يناير ٢٠١٨) . برنامج صندوق النقد الدولي في مصر، تقييم تحديات الاقتصاد السياسي . معهد بروكنجز . الدوحة .

١٧- النجار، أحمد السيد . (٢٠١١) . الإصلاح الاقتصادي الليبرالي .. مخرج أم مأزق ؟ : دراسة مقارنة لتجارب مصر والمغرب وتركيا والهند وتشيكيا . مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية . مؤسسة الأهرام . القاهرة .
١٨- النجار، أحمد السيد . (مايو ١٩٩٦) . الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية : حالة مصر، المغرب، اليمن . قضايا إستراتيجية . العدد ٣ . المركز العربي للدراسات الإستراتيجية . الجيزة .
١٩- النجار، أحمد السيد . (٢٠١٢) . الانهيار الاقتصادي في عصر مبارك، حقائق الفساد والبطالة والغلاء والركود والديون، فصل إضافي انفجار ثورة يناير ينهي الولاية الأخيرة للديكتاتور الفاسد . الطبعة الأولى . المجلس الأعلى للثقافة . القاهرة .
٢٠- النجار، أحمد السيد . (٢٠١٧) . المؤشرات الاقتصادية الرئيسية وتأثير تعويم الجنيه . في مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية . تقرير الاتجاهات الاقتصادية الإستراتيجية ٢٠١٦ . الطبعة الأولى . مؤسسة الأهرام . القاهرة .
٢١- امزيان، محمد محمد (١٩٨١) . منهج البحث الاجتماعي بين الوضعية والمعيارية . الدار العالمية للكتاب الإسلامى . الرياض . السعودية.
٢٢- إيمان، زوين . (٢٠١١) . " دور الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في تحقيق التنمية، دراسة حالة الجزائر" . رسالة ماجستير . كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير . جامعة منتوري . قسطنطية .
٢٣- بن عمر، حافظ . (ديسمبر ٢٠١٥) . " البعد الاجتماعي في التنمية المستدامة بتونس : العمل والبطالة والفقر كمؤشرات قياس " . المستقبل العربي (مركز دراسات الوحدة العربية . بيروت) العدد ٤٤٢ : ٦٠ – ٧٦) .
٢٤- بهاء الدين، زياد . (٢٠ / ٥ / ٢٠١٩) . حصاد برنامج الإصلاح الاقتصادي . جريدة الشروق:
https://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=20052019&id=333bb259-3010-4a9e-b8f2-ac30b58ade75
٢٥- جريدة المصري اليوم . (١٨ يناير ٢٠١٧):
https://www.almasryalyoum.com/news/details/1074601.
٢٦-جريدة اليوم السابع .(٢٩ / ٧ / ٢٠١٩) :
https://www.youm7.com/story/2019/7/29/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AD%D8%B5%D8%A7%D8%A1-32-5-%D9%86%D8%B3%D8%A8%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%82%D8%B1-%D9%81%D9%89-%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D8%A8%D8%B2%D9%8A%D8%A7%D8%AF%D8%A9-4-7/4354731
٢٧- حسن، فاطمة أحمد . (٢٠٠٤) . أثر برنامج الإصلاح الاقتصادي في مصر على الفقر وسوق العمل . في عمرو حمزاوي " محرر " . بين الشعار والحقيقة، خطابات وبرامج الإصلاح في عالم متغير . أعمال المؤتمر الخامس للباحثين الشباب . ٢٢ – ٢٤ أبريل ٢٠٠٣ . الجزء الثاني . مركز دراسات وبحوث الدول النامية . كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. جامعة القاهرة .
٢٨- حسين، سلمى . (أكتوبر ٢٠١٦) . " اللامساواة في مصر .. بفعل سياسات أم بفعل غياب سياسات " . الملف المصري (مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية . مؤسسة الأهرام) العدد ٢٦ : ١٨ – ٢٠ .
٢٩- خزاز، راضية اسمهان . (٢٠١١- ٢٠١٢) . " دور سياسات الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية في تحقيق التنمية البشرية المستدامة : دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (٢٠٠١ – ٢٠١٢) " . رسالة ماجستير . كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير . جامعة سطيف ١ .
٣٠- دياب، ولاء وجيه محمد . (٢٠١٣) . " فاعلية الإنفاق العام في تحقيق أهداف التحول الاقتصادي في مصر (١٩٩١ – ٢٠١١) " . رسالة ماجستير . كلية التجارة . جامعة بنها .
٣١ – زايد، أحمد . (أبريل ٢٠١١) . " أركيولوجيا الثورة وإعادة بناء البعث للطبقة الوسطى" . مجلة الديمقراطية . العدد ٤٢ : ٢١ – ٣٢ .
٣٢- زكي، رمزي . (١٩٩٦) . التضخم والتكيف الهيكلي في الدول النامية . الطبعة الأولى . دار المستقبل العربي، القاهرة.
٣٣- سليمان، حسين . (فبراير ٢٠١٨) . " معالم السياسات المالية المصرية في أربعة أعوام " . الملف المصري (مؤسسة الأهرام . القاهرة). العدد ٤٢ . : ١٦ – ٢١ .

٣٤- شحاتة، إبراهيم . (١٩٩٣) الإصلاح الاقتصادي، معناه وأعباؤه والشروط اللازمة لنجاحه . في إبراهيم شحاتة . نحو الإصلاح الشامل . الطبعة الأولى . دار سعاد الصباح . القاهرة .
٣٥- شحاتة، إبراهيم . (١٩٩٣) . نحو الإصلاح الشامل . الطبعة الأولى . دار سعاد الصباح . القاهرة.
٣٦- صبحي، مجدي . (يناير ٢٠١٦) . الاقتصاد السياسي للعنف والثورة، قراءة في ثورتي يناير ٢٠١١ ويونيو ٢٠١٣ . كراسات إستراتيجية . العدد ٢٦٠ . مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية . مؤسسة الأهرام . القاهرة .
٣٧- صن، أمارتيا . (مايو ٢٠٠٤) . التنمية حرية، مؤسسات حرة وإنسان متحرر من الجهل والمرض والفقر. ترجمة شوقي جلال . عالم المعرفة . العدد ٣٠٣ . المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت .
٣٨- عاشور، أحمد صقر . (٢٠١٢) . مصر بعد ٢٥ يناير، الإصلاح وإعادة البناء المؤسسي . مركز الأهرام للنشر والترجمة والتوزيع . مؤسسة الأهرام . القاهرة .
٣٩- عاشور، سالي محمود . (مايو ٢٠١٨) . " التحديات الاجتماعية والثقافية في الولاية الثانية " الملف المصري (مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية . مؤسسة الأهرام . القاهرة) . العدد ٤٥ : ٣٠ – ٣٥.
٤٠- عبد الرحمن . عبد الله . (٢٠٠٣) . علم الاجتماع الاقتصادي . دار المعرفة الجامعية . الإسكندرية .
٤١- عبد الله، على . (٢٠٠٣) . " موقع التنمية البشرية ضمن الإصلاح الهيكلي" . مجلة الباحث . عدد ٢: ١٠٠ – ١٠٦ .
٤٢- عثمان، معتز بالله . (ديسمبر ٢٠١٣) . أنماط التنمية وسبل تحقيق العدالة الاجتماعية . في محسن عوض وكرم خميس " محرران " . التنمية والديمقراطية وتطوير النظام الإقليمي العربي . بحوث ومناقشات الندوة الدولية العالمية حول التنمية والديمقراطية وتطوير النظام الإقليمي العربي التي عقدت في مقر جامعة الدول العربية ٩ – ١٠ مايو ٢٠١٣ . الطبعة الأولى . المنظمة العربية لحقوق الإنسان . القاهرة .
٤٣- عطا الله، سامر . (فبراير ٢٠١٨) . " تعدد تجارب الإصلاح الاقتصادي : هل من جديد مع برنامج ٢٠١٦ ؟ " . الملف المصري (مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية . مؤسسة الأهرام . القاهرة) العدد ٤٢ : ٣٩ – ٤٢ .
٤٤- عفيفي، أسماء محمد أبو النور وآخرون. (٢٠١٧) . آثار برامج الاصطلاح الاقتصادي لصندوق النقد الدولي في ضوء التجارب الدولية والحالة المصرية . المركز الديمقراطي العربي.
٤٥- فرجاني ، نادر . (١٩٩٦) . آثار إعادة الهيكلة الرأسمالية على التنمية في مصر . في أحمد زايد، سامية الخشاب " محرران " . سياسات التكيف الهيكلي في مصر، الأبعاد الاجتماعية . أعمال الندوة السنوية الثانية لقسم الاجتماع . ١٥ – ١٦ مايو ١٩٩٥ . كلية الآداب . جامعة القاهرة .
٤٦- فوزي، أماني . (يناير ٢٠١٢) . " أثر سياسات الإصلاح الاقتصادي في مصر على أوضاع المرأة في سوق العمل" . المجلة الاجتماعية القومية .(المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية . القاهرة) المجلد التاسع والأربعون . العدد الأول : ١٢١ – ١٣٢ .
٤٧- كامل، عمر عبد الله . (١٩٩٧) . برامج الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية، الايجابيات والسلبيات مقارنة بالتجارب العالمية . في الأمانة العامة لجامعة الدول العربية . الندوة الدولية حول التجارة والاستثمار المنعقدة في ٢٥ – ٢٦ مايو ١٩٩٧ . القاهرة .
٤٨- ليندة، شنافي . (٢٠١٠) . " تأثير سياسة الإصلاحات الاقتصادية في البناء الاجتماعي للمجتمع الجزائري، دراسة تحليلية " . رسالة دكتوراه . كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية . جامعة الحاج لخضر . باتنة .
٤٩- محمود، بهاء . (يوليو ٢٠١٩) . " مدى فعالية سياسات الحماية الاجتماعية " رؤى مصرية (مركز الأهرام للدراسات الاجتماعية والتاريخية . مؤسسة الأهرام) العدد ٥٤ : ٣٣ – ٣٦ .
٥٠- مصطفى، هالة . (أكتوبر ٢٠٠٠) . " الإصلاح في عهد الرئيس مبارك " . قضايا برلمانية (مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية . مؤسسة الأهرام . القاهرة). العدد ٤٣ : ٤ – ٧ .

٥١- مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية . (٢٠١٨) . تقرير الاتجاهات الاقتصادية الإستراتيجية ٢٠١٧. القاهرة . مؤسسة الأهرام .
٥٢- مركز دراسات وبحوث الدول النامية . (١٩٩٨) . تقرير التنمية الشاملة في مصر . العدد الأول . جامعة القاهرة . كلية الاقتصاد والعلوم السياسية . الجيزة .
٥٣- ممدوح، إيمان . (يوليو ٢٠١٩) . " برامج الإصلاح الاقتصادي، التكلفة والعائد " . رؤى مصرية (مركز الأهرام للدراسات الاجتماعية والتاريخية . مؤسسة الأهرام) العدد ٥٤ : ٨ – ١٥ .
٥٤- نور الدين، محمد . (٢٠١٨) . السياسات المالية المصرية في ظل الاتفاق مع الصندوق . في مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية . تقرير الاتجاهات الاقتصادية الإستراتيجية ٢٠١٧ . مؤسسة الأهرام . القاهرة .
٥٥- نوير، عبد السلام . (شتاء ٢٠١٧) . " العدالة الاجتماعية والسياسات العامة فى مصر". مجلة أحوال مصرية . العدد ٦٣ (مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية . مؤسسة الأهرام . القاهرة) : ٧٣ – ٨٥ .
٥٦- وبستر، أندرو . (١٩٨٩) . مدخل إلى علم اجتماع التنمية . ترجمة وتعليق عبد الهادي محمد والي، السيد عبد الحليم الزيات . الطبعة الأولى . دار المعرفة الجامعية . الإسكندرية .

ب – المراجع الأجنبية :

1-Abou-El-Fadl, Reem.(2019). Foreign Policy as Nation Making , Turkey and Egypt in the Cold War. Cambridge University Press. USA.
2- Amin, Samir .(2018). Modern Imperialism, Monopoly Finance Capital, and Marx's Law of Value. Monthly Review Press. NewYork.
3-Anthony,Payne and Phillips, Nicola.(2010).Development.Polity Press .UK .
4- Bajpai , Nirupam. (14 Jan. 1995) . " Economic Reforms in Developing Countries , Theory and Evidence " . Economic & Political Weekly . Vol. 30 . Issue No. 2. : https://www.epw.in/journal/1995/2/special-articles/economic-reforms-developing-countries-theory-and-evidence.html.
5- Bakoup , Ferdinand . (January 2013) . Promoting Economic Reforms in Developing Countries Rethinking Budgetary Aid? . Working Papers Series . No. 167 . African Development Bank Group . Tunis .
6-Berberoglu ,Berch .(2018) The Palgrave Handbook of Social Movements. Revolution. and Social Transformation. Palgrave Macmillan book.USA.
7-Chambers,Robert .(2012). Ideas for Development .Bath Press.UK.
8- Cox , David R. and Manohar S. Pawar (eds).(2010). Social Development , Critical Themes and Perspectives. Routledge.New York .
9- Duncan , Ron (ed.) . (2011) . The Political Economy of Economic Reform in the Pacific . Asian Development Bank . Mandaluyong City .
10- Glenn, Hastedt P., and Felice, William F.(2019) Introduction to International Politics, Global Challenges and Policy Responses. Rowman & Littlefield,UK.
11- Hooks , Gregory (ed.) & Cohn , Samuel .(2016) . The Sociology of Development Handbook . University of California Press . California .
12- International Monetary Fund .(April 2019) . World Economic Outlook, Growth Slowdown, Precarious Recovery . Washington .
13-Kimenyi , Mwangi S. (February 2006) . Economic Reforms and Pro-Poor Growth , Lessons for Africa and other Developing Regions And Economies In Transition . Economics Working Papers Series. University of Connecticut .
14- Marks, Robert B.(2019). The Origins of the Modern World: A Global and Environmental Narrative from the Fifteenth to the Twenty- First Century. Edition 4, Rowman & Littlefield,UK.
15- Robinson, William .I.(2014). Global Capitalism and the Crisis of Humanity, Cambridge University Press .New York .
16- Salameh , Mohammed Bani . et al. (June 2018) . " The Impact of Economic Reform on Political Reform , Jordan as a Model " . American Journal of Industrial and Business Management. Vol. 8 No.6 .

17- Sullivan, D. (1992) . Extra–State Actors and Privatization in Egypt, in Harik, Iliya & Sullivan, Denis J. (eds.) . Privatization and Liberalization in The Middle East. Bloomington and Indianapolis, Indiana University Press .
18 - Worsley, Peter . (1984). The Three Worlds, Culture and World Development . Weiden Feld and Nicalson . London.